• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة تخرج لنيل شهادة ليسانس

التخصص : مالية

دور الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي دراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية غرداية

من إعداد :

التونسي صفاء

ربروب وفاء

تحت إشراف :

د. بن قايد الشيخ

السنة الجامعية : 2024 -2025

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لايضاهيهما أحد في الكون بعد الله سبحانه وتعالى والرسل والأنبياء والملائكة والصالحين،إلى من أمرنا الله تعالى ببرهما،إلى من بذلا الكثير وقدما ما لايمكن أن يرد " أبي وأمي الغاليين " إليكما أهدي هذا الجهد فقد كنتما على الدوام ملهماي فعلى خطاكما أسير وبعلمكما اقتدي، وأشكركما الشكر الجزيل على ما قدمتماه لي طوال فترة دراستي.

والى من كانوا دوما سندا ودعما لي في مسيرتي إخواني وأخواتي والى من شاركوني دعواتهم الصادقة عائلتي من كبيرها إلى صغيرها.

شكرا لكم من القلب على محبتكم، وتشجيعكم، وكلماتكم التي كانت بلسما في أوقات التعب.

" شكرا لكم جميعا "

" رب اوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ".

صفاء

الاهداء

باسمك اللهم نبدأ وبحمدك نستعين والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد *صلى الله عليه وسلم*. أما بعد.

هذا العمل المتواضع ثمرة جهد وسهر ودعاء أقدمه عربون وفاء وامتنان لكل من كان له فضل بعد الله في أن أصل إلى هذا المقام فبهم اكتملت الخطوات ولدعائهم نضج الحلم.

إلى زوجي عماد.

يامن كنت الحضور الأجمل في فصول حياتي والسند الثابت حين تزلزلت الأرض من تحتي، شكرا لوجودك في حياتي الذي لم يتغير ولصبرك الذي جاوز التعب ولكلماتك التي أنارت عتمتي حين خفت الضوء من حولي، كنت القوة حين ضعفت والأمان حين خفت والعون الذي لا يكل والنبض الذي أبقاني واقفة. أسأل الله أن يديمك نعمة في حياتي.

إلى والداي الحبيبين "علي وحفصة ".

أنتما نوري في درب الحياة وسندي في كل لحظة ضعف بدعائكما انفرجت كرباتي وبحبكما ازدهرت روحي وبصبركما تعلمت معنى الثبات والعطاء، كل نجاحي ينسب إليكما وكل خطوة أخطوها نحو الأمام إنما هي ثمرة تعبكما اللامحدود " لكما مني كل الامتنان والتقدير اسأل الله أن يبارك فيكما ويحفظكما لي ".

الى رفيقتي الدرب " فاطمة، ورشيدة ".

ورفيقتي الرحلة وبهجة الطريق شكرا لابتساماتكما التي خففت عني تعب الأيام ولحضوركما في حياتي الذي كان سندا لايقدر بثمن " شكرا لكما ".

والى كل من ساعدني " هذا الإهداء من قلبي لقلوبكم ".

"اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ووفقنا لما تحب وترضى وبارك لنا في علمنا وعملنا

وفاء

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله على نعمه التي لاتعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد خاتم الرسل والأنبياء، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار وأوليائها لأبرار. أما بعد.

نخص – في هذا المقام– أستاذنا الفاضل " **بن قايد الشيخ** " بالشكر والثناء والعرفان والتقدير، حيث كان لنا خير سند، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، فله كل الشكر والتقدير والثناء.

وتمر في هذه اللحظات خواطر عديدة، نسترجع فيها مشاهد وذكريات خالدة، جمعتنا برفاق الدرب الذين شاركونا مسيرتنا الجامعية، فكان لهم في قلوبنا أثر لا ينسى.

ومن الوفاء أن نخصهم بالشكر والعرفان ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية مقبلين على مرحلة جديدة من دروب الحياة.

ولا يسعنا – في هذا المقام أيضا– إلا أن نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى من حملوا أنبل رسالة وأدوا أعظم أمانة إلى أساتذتنا الإجلاء، من المعلم الأول في الابتدائي إلى الأستاذ في الجامعة.

كما لا ننسى فضل كل موظفي مصلحة الضرائب على معاملتهم الطيبة وحسن استقبالهم ونخص الأستاذ " العيد غشي " بشكرنا، حيث كان له فضل كبير في إتمام مذكرتنا بتزويدنا بالمعلومات اللازمة وإرشاده لنا.

لكم كل الشكر والتقدير.

وفاء ،صفاء

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات رقمنة القطاع الضرائب في الجزائر ودورها في زيادة التحصيل الضريبي وتما ذلك من خلال التعرف على مختلف التطبيقات والأنظمة الرقمية التي من شانها تسهيل عمل الإدارة الجبائية , وتعزيز قدرتها على تنفيذ القوانين الضريبية وتحقيق الأهداف المرسومة،

تبين أن الرقمنة تساهم في تطوير الإدارة الجبائية من خلال الإجراءات المتبعة ضمن سياسة إصلاح ورقمنة النظام الجبائي , مما يساهم في زيادة التحصيل الضريبي والتقليل من التهرب الضريبي من قبل المكلفين بالضريبة . في هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على مفاهيم الرقمنة , و الإدارة الجبائية وكيفية زيادة التحصيل الضريبي وذلك باستخدام منهج دراسة حالة . وقد شملت دراسة ميدانية إلى المديرية الضرائب بولاية غرداية . وقد خلصت الدراسة إلى نتائج , أهمها أن الرقمنة ساعدت بشكل ملحوظ في الزيادة في التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي , مما يؤكد أن التحول نحو التكنولوجيا هو الخيار الأفضل

الكلمات المفتاحية : الرقمنة , الادارة الجبائية , التحصيل الضريبي , جبايتك .

Abstract

The study aimed to identify the requirements for digitizing the tax sector in Algeria and its role in increasing tax collection . This was achieved by identifying various digital applications andsystems that would facilitate the work of the tax administration, enhance its ability to implementtax laws, and achieve its set objectives.

Digitization has been shown to contribute to the development of tax administration throughmeasures implemented within the policy of reforming and digitizing the tax system, whichcontributes to increasing tax collection and reducing tax evasion by taxpayersIn this research, we attempted to shed light on the concepts of digitization, tax administrationand how to increase tax collection using a case study approach. The study included a fieldstudy at the Tax Directorate in Ghardaia Province. The study concluded that digitizationsignificantly increased tax collectionand reduced tax evasion, confirming that the shift to technology is the best option.

Key ords :digitization, tax administration, tax collection, your collection.

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	3-2
شكر و عرفان	4
الملخص	2-1
الفهرس	5-3
قائمة الجداول	6
قائمة الملاحق	7
قائمة الاختصارات والرموز	8
مقدمة	أ-د
الفصل الأول :الأدبيات النظرية لرقمنه الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي	19-1
تمهيد	2
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول رقمنه الإدارة الجبائية	7-3
المطلب الأول :مفهوم رقمنه الإدارة الجبائية	3
المطلب الثاني : الأهداف الإستراتيجية لرقمنه الإدارة الجبائية	4
المطلب الثالث : معوقات رقمنه الإدارة الجبائية	7-5
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي	14-7
المطلب الأول : مفهوم التحصيل الضريبي	8-7
المطلب الثاني : أهمية التحصيل الضريبي	9
المطلب الثالث :أساليب وضمانات التحصيل الضريبي	12-10

المطلب الرابع : العلاقة بين رقمنه الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي	14-13
المبحث الثالث : دراسات سابقة	18-14
المطلب الأول :الدراسات العربية	16-14
المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية	18-16
خلاصة الفصل الاول	19
الفصل الثاني : دراسة حالة مركز ضرائب ولاية غرداية	45-20
تمهيد	21
المبحث الأول: تعريف مركز ضرائب ولاية غرداية و مهامه و هيكله التنظيمي	31-22
المطلب الأول : نشأة ,تعريف مركز ضرائب ولاية غرداية	22
المطلب الثاني : مهام مركز ضرائب ولاية غرداية	24-23
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب ولاية غرداية	30-24
المطلب الرابع : المصالح الخارجية التابعة لمديرية التحصيل (القباضة)	32-30
المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية	45-33
المطلب الأول : الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة ونتائجها	33
المطلب الثاني : التصريح الالكتروني عن طريق النظام جبايتك	38-34
المطلب الثالث : دراسة مقارنة لنسب التحصيل قبل وبعد استحداث نظام جبايتك	45-39
المطلب الرابع :تحليل ومناقشة النتائج	46
خلاصة الفصل الثاني	47
الخاتمة	53-48

قائمة المراجع	56-54
قائمة الملاحق	59-57

قائمة الجداول :

العنوان	رقم الصفحة
جداول التحصيلات الضريبية سنة 2021 -2025	39-42
جدول تحليل النتائج	43
جدول مقارنة قبل وبعد جبايتك	43
جدول يبين نسبة التغيير	44

قائمة الملاحق

رقم	العنوان	رقم الصفحة
01	وثيقة من برنامج sapالخاص بمفتشـــيه الضـــرائب لولاية غرادية	36
02	وثيقة من برنامج جبايتك	38
03	وثيقةG50	39

قائمة الاختصارات والرموز

الختصر	اللغة الفرنسية	اللغة الفرنسية
G50	Impôt et taxe perçus au comptant ou par voie de retenue a la source	الضرائب والرسوم المحصلة عن طريق الاقتطاع من المصدر
IBS	Impôtsur les bénéfices des sociétés IBS	الضريبة على ارباح شركات
IRG	Impôtsur le revenu global	الضريبة على الدخل الاجمالي
IRG/S	Impôtsur les revenus dalariaux	الضريبة على الاجور
TVA	Taxe sur la valeurajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TAP	Taxe sur l’activité profe ssionnelle	الرسم على النشاط المهني

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جوهرية شملت مختلف الميادين، بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مما جعل من الرقمنة خيارًا استراتيجيًا وضرورة حتمية لكل الدول الراغبة في تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة متطلبات العصر فقد أصبحت الرقمنة وسيلة فعالة لتحسين أداء الإدارات العمومية وتحديث أنماط تسييرها، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتتالية، سواء كانت صحية أو اقتصادية واجتماعية، والتي أكدت الحاجة الماسة إلى اعتماد أدوات حديثة تضمن استمرارية الخدمات العمومية وفعاليتها

وفي هذا السياق، تبنت الجزائر سياسة التحول الرقمي في مختلف القطاعات، ومن أبرزها الإدارة الضريبية، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع الضرائب في تمويل الميزانية العامة وتحقيق التوازنات المالية للدولة. وقد أولت المديرية العامة للضرائب اهتمامًا بالغًا بمشروع رقمنة الإدارة الجبائية، من خلال تحديث أساليب العمل، وتبني أنظمة إلكترونية متطورة تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة، وتعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي وتُعد البوابة الإلكترونية "جبايتك" إحدى أبرز المبادرات التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب في إطار هذا المسعى، إذ تشكل أداة تواصل حديثة تتيح للمكلفين بالضريبة القيام بعدة عمليات عن بعد، بكل سهولة وأمان، مما يكرّس مبدأ الإدارة الإلكترونية ويساهم في تحقيق النجاعة الجبائية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة واقع وآفاق رقمنه الإدارة الضريبية في الجزائر، باعتبارها خطوة أساسية نحو إصلاح النظام الجبائي وتعزيز دوره التنموي

أولا: إشكالية الدراسة:

تسعى الجزائر، مثل باقي الدول، إلى تطوير إدارتها الجبائية من خلال إدخال التكنولوجيا والاعتماد على الرقمنة، بهدف تحسين الأداء وزيادة التحصيل الضريبي. لكن يبقى السؤال: هل فعلاً ساعدت هذه الرقمنة في رفع مستوى التحصيل الجبائي وتحسين عمل الإدارة؟

وعليه، يمكن طرح **الإشكالية** في الشكل التالي:

كيف تساهم رقمنه الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

هل هناك **علاقة** بين **رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي؟**

ما هي أهم الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية في تطبيق الرقمنة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

تساهم رقمنه الإدارة الجبائية في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في الجزائر.

ومن هذه الفرضية العامة تتفرع الفرضيات الجزئية التالية :

1. توجد علاقة إيجابية بين رقمنه الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي
2. وجود بعض الصعوبات التقنية والإدارية يحد من فعالية رقمنه الإدارة الجبائية

ثالثا: أهمية الموضوع

يكتسي موضوع التحصيل الجبائي أهمية كبيرة باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتمويل الخزينة العمومية، حيث تعتمد الدولة بشكل كبير على المداخيل الجبائية في تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، تُعد رقمنه الإدارة الجبائية خطوة إستراتيجية نحو تطوير هذا القطاع، من خلال تحسين جودة الخدمات، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية في التعامل مع مختلف المتعاملين، سواء كانوا أفرادًا، مؤسسات أو هيئات عمومية وخاصة.

كما تُساهم الرقمنة في بناء الثقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، وتُعد عاملًا فعالًا في رفع مستوى التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي، بما يحقق العدالة الجبائية ويعزز موارد الدولة

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور رقمنه الإدارة الجبائية في تحسين فعالية التحصيل الضريبي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الرقمنة وأهميتها في الإدارة الجبائية
2. إبراز العلاقة بين الرقمنة والتحصيل الضريبي، ومدى تأثيرها على كفاءة العملية الجبائية
3. على التجربة الجزائرية في رقمنه الإدارة الجبائية، مع التركيز على مشروع "جبايتك"
4. تحديد أبرز العراقيل والتحديات التي تواجه عملية الرقمنة في الإدارة الجبائية

خامسًا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن عرضها كما يلي:

الأسباب الذاتية: يمكن حصرها فيما يلي:

- الانتشار الكبير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات،ومنها قطاع لضرائب.
- الرغبة في معرفة مدى تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية بولاية غرادية .

سادسا: حدود الدراسة

1. **الحدود المكانية :** أجريت الدراسة بمركز الضرائب بولاية غرداية
2. **الحدود الزمانية :**من 13 /2025/04إلى 2025/04/27

سابعا : منهج الدراسة

تم اختيار منهجية البحث بناءً على طبيعة الموضوع الذي يتناول تأثير الرقمنة على التحصيل الضريبي، والتي تم معالجتها من خلال المنهج الوصفي التحليلي. وقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين:

1. الجانب النظري: حيث تم تعريف مختلف المفاهيم المرتبطة بالرقمنة والإدارة الجبائية، مع استعراض النظريات المتعلقة بها وأهميتها في تحسين الأداء الإداري والجبائي
2. الجانب التطبيقي: تم التركيز على تطبيقات عملية تتعلق بالرقمنة في الإدارة الجبائية من خلال دراسة حالة "جبايتك"، حيث تم إجراء مقارنة بين وضعية التحصيل الضريبي قبل وبعد تطبيق النظام. وتم التركيز على تحديد تأثير هذا التطبيق على فعالية التحصيل الضريبي

ثامنا : صعوبات الدراسة

- ندرة المراجع الأكاديمية باللغة العربية التي تتناول موضوع رقمنة الإدارة الجبائية،خاصة في السياق الجزائري
- صعوبة لحصول على بيانات حديثة ودقيقة تخص نتائج التحصيل الجبائي بولاية غرداية قبل وبعد تطبيق الرقمنة

- قلة الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت تجربة "جبايتك" أوالرقمنة في قطاع الضرائب على المستوى لمحلي

الفصل الأول :الأدبيات النظرية لرقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات، وكان للإدارة الجبائية نصيب كبير من هذا التحول. فقد أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى تعزيز كفاءة النظام الضريبي، وتحقيق الشفافية، والحد من التهرب الضريبي، من خلال تبني أنظمة معلوماتية متطورة تتيح تسهيل عمليات الجباية والمراقبة وتحسين العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن رقمنة الإدارة الجبائية تؤدي إلى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، من خلال تبسيط الإجراءات، تقليل الأخطاء، تعزيز الامتثال الضريبي، وتوسيع قاعدة دافعي الضرائب. كما تساهم في تقليل العبء الإداري على المكلفين، مما يزيد من معدل الامتثال الطوعي، وبالتالي يرفع من مستوى الإيرادات الجبائية دون الحاجة إلى تشديد العقوبات أو تكثيف المراقبة اليدوية.

بناءً على ذلك، يسعى هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها في تحسين التحصيل الضريبي. كما يتناول أبرز الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بهذا الموضوع، من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة وتحليل نتائجها، بما يساهم في تكوين رؤية واضحة حول أثر الرقمنة على النظام الضريبي.

ولتحقيق فهم أعمق للموضوع، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول رقمنه الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للتحصيل الضريبي .

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة برقمنة النظام الضريبي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول رقمنه الإدارة الجبائية

تُعتبر رقمنه الإدارة الجبائية من أهم التطورات التقنية في العصر الحديث، حيث أسهم التقدم التكنولوجي في ابتكار حلول متطورة دفعت الحكومات إلى الاستفادة منها في تحسين كفاءة العمل الإداري. وقد أدى هذا التحول الرقمي إلى تسريع إنجاز المعاملات، تبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمات الضريبية إلكترونيًا، مما يقلل الأعباء الإدارية على المكلفين بالضريبة ويعزز الشفافية في العمليات الجبائية. كما أصبح استخدام الحاسوب وشبكات الإنترنت في تسيير الإدارة الجبائية ضرورة حتمية لمواكبة التطورات الحديثة وتحقيق إدارة ضريبية أكثر كفاءة وفاعلية.

المطلب الأول: مفهوم رقمنه الإدارة الضريبية

قبل التطرق لمفهوم رقمنة الادارة الضريبية سنتطرق الى مفهوم الرقمنة :وهي عبارة عن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مختلف المجالات .

تُعدّ رقمنة الإدارة الضريبية من التقنيات الحديثة التي اعتمدتها الحكومات بهدف تلبية متطلبات كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة. وتهدف هذه العملية إلى تعزيز كفاءة التحصيل الجبائي، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي، فضلاً عن تسهيل مهام أعوان الإدارة الضريبية وجعلها أكثر فاعلية. كما تسهم الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، بما يتماشى مع احتياجاتهم وتوقعاتهم.[1]

وقد تم تعريف رقمنة الإدارة الضريبية على أنها "نهج حديث يهدف إلى تقديم خدمات جبائية متطورة وعالية الجودة للمكلفين بالضريبة، إلى جانب تبسيط إجراءات التحصيل الجبائي للضرائب المفروضة عليهم بفعالية. ومن أبرز مميزاتها توفير الخدمات عبر منصات إلكترونية، مثل التسجيل الجبائي، والتصريح بالضرائب، وطلب مختلف الوثائق الجبائية".[2]

---

[1]زهير بوشملة، سعيدة سليمان، "التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023، ص201.

[2]سعيدة سليمان، مالك قارة، "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2023، ص 364.

كما يُنظر إلى رقمنة الإدارة الضريبية على أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنجاز المهام الإدارية والجبائية، بما يسهم في تحسين مستوى الخدمات، وتسهيل الإجراءات على المكلفين بالضريبة، مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد، ورفع كفاءة التحصيل الجبائي، إضافة إلى تقليص حالات التهرب الضريبي".[1]

المطلب الثاني :الأهداف الاستراتيجية لرقمنة الإدارة الجبائية

تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال رقمنة الإدارة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

-دمج الإدارة الجبائية في المجال التكنولوجي للمعلومات لتعزيز كفاءتها وتحقيق أهدافها بفعالية؛

-ضمان حماية البيانات والمعطيات عبر استخدام تقنيات اتصالات متطورة وآمنة؛

-توفير تسهيلات في الاستخدام، مما يمكن الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة وتحمل مسؤولياتهم بفعالية؛

-تأمين تكوين وتأهيل مناسب لمستخدمي تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة لضمان الاستخدام الأمثل لها؛

-تبسيط الإجراءات الضريبية وجعلها أكثر سلاسة للمكلفين بالضريبة؛

-تعزيز الأداء العام من خلال عمليات مراجعة وتقييم مستمرة لكيفية تنفيذ المهام.[2]

---

[1]منصور بن عمارة، علي جلابة، "آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر – دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي – مبادرات وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، يوم 06 ديسمبر 2023، ص. 08.

[2]عبد المجيد قدري، دراسات في علم الضرائب، عمان: دار جرير، ص. 272.

المطلب الثالث : معوقات رقمنة الإدارة الجبائية

تواجه الإدارة الضريبية في الوقت الحالي عدة تحديات تعيق عملية رقمنتها، خاصة فيما يتعلق بمواكبة التطورات في مجالات تكنولوجيا المعلومات، الاتصال، والتجارة الإلكترونية. ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:[1]

- ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب تحسين الأداء الرقمي للإدارة الجبائية تطوير البنية التحتية التكنولوجية، من خلال تعزيز الخدمات التقنية، توفيرها في مختلف المصالح الجبائية، وتوسيع نطاق الإنترنت مع تقليل تكاليف استخدامه. غير أن الواقع في الجزائر يكشف عن ضعف هذه البنية وتأخر تنفيذ المشاريع الرقمية، إضافة إلى استمرار حرمان بعض المناطق من خدمات الإنترنت؛

- محدودية وسائل الدفع والسداد الإلكتروني

يُعدّ توفر وسائل دفع إلكترونية آمنة وفعالة عنصرًا أساسيًا لإنجاح المعاملات الضريبية الرقمية، حيث يتطلب ذلك استبدال الأساليب التقليدية بأخرى إلكترونية مع ضمان الحماية اللازمة لها من الجرائم الإلكترونية. إلا أن الجزائر لا تزال متأخرة في هذا المجال، على عكس بعض الدول مثل كينيا التي سمحت لمكلفي الضرائب بإجراء عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة؛

- عدم تعميم التصريح الإلكتروني

يلعب التصريح الإلكتروني دورًا جوهريًا في تحسين التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي، إلا أن المشرع الجزائري لم يعممه على جميع المكلفين بالضريبة، حيث يقتصر تطبيقه حاليًا على المؤسسات الكبرى الخاضعة لاختصاص مديرية كبريات المؤسسات، مما يحد من فعاليته على نطاق أوسع؛

- غياب منظومة تشريعية تتناسب مع الإدارة الضريبية الإلكتروني.

---

[1] لطفي بن شيخ، مداخلة بعنوان: "متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، الملتقى الوطني حول: "تحديث ورقمنة الإدارة"، ص 8-10.

لضمان نجاح وتفعيل الإدارة الضريبية الرقمية، من الضروري إعادة النظر في الإطار التشريعي المعمول به، والعمل على تبني تشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة المعاملات الإلكترونية الضريبية، بحيث يتم الاعتراف بجميع العمليات التي تتم من خلالها، مما يضمن شرعيتها وفعاليتها في التطبيق؛

- نقص الحماية القانونية للمعاملات الضريبية الإلكترونية

يعد تأمين البيانات والمعلومات الضريبية وحمايتها من الاختراق والاحتيال من المتطلبات الأساسية لنجاح التحول الرقمي في الإدارة الجبائية. ورغم المزايا العديدة التي توفرها الإدارة الإلكترونية، إلا أنها ليست بديلًا عن الإدارة التقليدية، وإنما أداة حديثة تهدف إلى تعزيز الأداء الإداري ورفع مستوى الكفاءة والفعالية. ومع ذلك، تواجه هذه الأنظمة مخاطر أمنية عديدة، مثل صعوبة مراقبة العمليات الإلكترونية بسبب طبيعة تدفق البيانات الرقمية، إضافة إلى الجرائم السيبرانية التي تشمل الاحتيال وسرقة المعلومات واختراق الحسابات. وقد كشفت بعض الحوادث، مثل الاختراق الذي تعرضت له مصلحة الضرائب الأمريكية، عن وجود ثغرات أمنية خطيرة في الأنظمة الحكومية، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني في المجال الضريبي؛

- التحديات البشرية المرتبطة برقمنة الإدارة الضريبية
- يشكل العنصر البشري تحديًا جوهريًا في عملية التحول الرقمي، حيث تتطلب الرقمنة مهارات وكفاءات متخصصة تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة. وعليه، يصبح الاستثمار في رأس المال البشري ضرورة لضمان نجاح استراتيجيات الرقمنة. وتتمثل أبرز التحديات البشرية في هذا السياق فيما يلي:

ضعف الكفاءات القيادية: يواجه التحول الرقمي صعوبة في توفر قيادات مؤهلة تمتلك القدرة على إدارة التغيير وقيادة الرقمنة بفعالية.

نقص المهارات التقنية: تعاني الإدارة الضريبية من قلة الموارد البشرية المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء داخل الإدارة أو في سوق العمل بشكل عام.

ضعف التكوين والتدريب: هناك نقص في البرامج التدريبية الموجهة لموظفي الإدارة الضريبية، مما يحد من قدرتهم على التعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة.

قصور المعرفة بالحاسوب: لا تزال هناك فجوة معرفية لدى بعض الموظفين فيما يتعلق باستخدام التقنيات الرقمية، كما أن الحوافز الموجهة لتشجيع الموظفين على تبني النمط الرقمي محدودة.

ضعف الوعي بثقافة التحول الرقمي: لا يزال العديد من الموظفين والمكلفين بالضريبة يفتقرون إلى ثقافة المعلوماتية، مما يؤدي إلى مقاومة التغيير وعدم الانخراط الفعّال في المنظومة الرقمية.

إن التغلب على هذه التحديات يتطلب نهجًا شاملاً يشمل تطوير التشريعات، تعزيز الأمن السيبراني، وتوفير برامج تكوين مستدامة لبناء قدرات بشرية قادرة على مواكبة التحول الرقمي في الإدارة الجبائية[1].

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحصيل الضريبي

شهدت آليات التحصيل الضريبي تطورًا عبر العصور، متأثرة بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المجتمعات. ورغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية، ظل تحصيل الضرائب يشكل أولوية قصوى للحكومات، لا سيما في أوقات الأزمات والحروب. في هذا الإطار، سنتناول بعض التعريفات الأساسية للتحصيل الضريبي، مع توضيح أهم المبادئ التي تحكمه.[2]

المطلب الأول : مفهوم التحصيل الضريبي

التعريف الأول:يقصد بالتحصيل الضريبي العملية التي يتم من خلالها نقل الموارد المالية من المكلف بدفع الضريبة إلى الخزينة العامة للدولة. ويأتي هذا التحصيل تنفيذًا للالتزامات الضريبية التي يفرضها القانون، حيث يلتزم دافع الضريبة بسداد المبالغ المطلوبة للجهات المختصة وفقًا للأطر القانونية المحددة.[3]

التعريف الثاني:من منظور أكثر شمولًا، يمكن اعتبار التحصيل الضريبي بمثابة مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين. وتشمل هذه العملية عدة مراحل، بدءًا من

[1]سيليني جمال دين ،طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مرد ودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كرونا، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 07 العدد 02 جانفي 2021، ص 395.

تحديد الوعاء الضريبي، ثم تطبيق السعر الضريبي المناسب، وأخيرًا تنفيذ إجراءات التحصيل لضمان انتقال الأموال إلى خزينة الدولة.

تمر عملية التحصيل بعدة خطوات تهدف إلى تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة، أي انتقال العنصر المالي من دافع الضريبة إلى الإدارة الضريبية المختصة.

وبناءً على ذلك.، يمكن تصنيف الضرائب من حيث طريقة تحصيلها إلى نوعين:

الضرائب المباشرة: وهي التي يتحملها المكلف نفسه ويدفعها مباشرة للإدارة الضريبية، مثل ضريبة الدخل.

الضرائب غير المباشرة: يتم تحصيلها عبر وسيط قانوني، مثل ضريبة القيمة المضافة، حيث يتحمل المستهلك النهائي عبئها، بينما يقوم التاجر أو المؤسسة بتحصيلها وتوريدها للإدارة الضريبية.[1]

التعريف الثالث : يتمثل التحصيل الضريبي في مجموعة العمليات التي تستهدف تحويل قيمة الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية، أي انتقال العنصر المالي من المكلّف إلى الدولة. في هذه المرحلة، يتم تحديد الوعاء الضريبي وتطبيق معدل الضريبة وفقًا للنظام الجبائي المعتمد، ثم تنفيذ إجراءات التحصيل وفقًا للطرق المحددة قانونيًا.

يرتبط هذا التعريف بتصنيف الضرائب وفقًا لآلية التحصيل، حيث يمكن أن يكون التحصيل:

مباشرًا: عندما يتحمل المكلف العبء الضريبي بشكل شخصي، كما هو الحال في الضرائب المباشرة.

غير مباشر: عندما يتم تحصيل الضريبة من خلال طرف وسيط، مثل التجار أو المؤسسات، الذين يقومون باقتطاعها من المستهلك النهائي ثم توريدها للخزينة العامة.[2]

---

[1] محمد أمين حساب،جمالبتبكيري، "نموذجمقترحلتحسينعمليةالتحصيلالضريبيبتطبيقمنهجيةسنةسيجما (دراسةحالةفيالإدارةالضريبيةبولايةالأغواط)"،مجلةالإستراتيجيةوالتنمية،المجلد 10،العدد 05 (خاص)،أكتوبر 2020،ص 561-562.

[2] صلاح بزة، أمينة بن خزناجي، "جباية المؤسسة دروس والتمارين محلولة"، دار الباحث الطبعة الاولى ، 2020، ص 13.

نستخلص في الأخيران التحصيل الضريبي الوسيلة التي تعتمدها الدولة لاستيفاء الضرائب من المكلفين وفقًا لما تنص عليه القوانين والأنظمة المعمول بها. ويهدف ذلك إلى تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. كما أن نجاح عملية التحصيل يعتمد على مجموعة من المعايير التي تحدد كيفية استيفاء الضرائب ومصادرها، لضمان استدامة الإيرادات العامة وتحقيق العدالة الضريبية.

المطلب الثاني : أهمية التحصيل الضريبي

تُعد عملية التحصيل الجبائي عنصرًا أساسيًا في تمويل الدولة وتحقيق التوازن المالي، وتكمن أهميتها

فيما يلي:مورد أساسي للميزانية العامة: تُشكل الضرائب مصدرًا رئيسيًا لتمويل ميزانية الدولة والجماعات المحلية، مما يضمن استمرار الخدمات العامة والمشاريع التنموية.

أهم مرحلة في الدورة الجبائية: تُعتبر مرحلة التحصيل الأكثر حساسية، حيث يتم فيها جمع الإيرادات المقدرة مسبقًا، وفي حال عدم تنفيذها بفعالية، تصبح جميع المراحل السابقة بلا قيمة، مما يؤدي إلى عجز الميزانية.

تحقيق الاستقلال المالي: يُساهم نجاح عملية التحصيل في تمويل الميزانية ذاتيًا دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، مما يحافظ على السيادة الوطنية ويجنب الدولة التأثر بالتوجيهات الاقتصادية الأجنبية.

تعزيز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية: تؤدي الإيرادات الجبائية الفعالة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ضمان استدامة المالية العامة: يُساعد التحصيل الجبائي في تحقيق استقرار الموارد المالية للدولة، مما يُمكّنها من تنفيذ سياسات مالية فعالة تلبي احتياجات التنمية المستدامة.[1]

[1]مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الاحياء، المجلد21 ، العدد 29، جامعة الجزائر 01، ص1078.

المطلب الثالث : اساليب وضمانات التحصيل الضريبي

الفرع الاول : أساليب تحصيل الضريبة

بعد تحديد الضريبة المستحقة على المكلف بشكل نهائي، تأتي مرحلة التحصيل، وهي من المراحل الحاسمة في النظام الضريبي، إذ يترتب عليها جمع الموارد التي تم تقديرها مسبقًا. وفي حال لم يتم التحصيل، فإن جميع الإجراءات السابقة، من تحديد الوعاء إلى ربط الضريبة، تصبح بلا جدوى. ويجري تحصيل الضريبة وفق طريقتين رئيسيتين: التحصيل الطوعي والتحصيل الجبري.[1]

1. التحصيل الطوعي (الاختياري)

يقوم هذا الأسلوب على امتثال المكلفين للضريبة من تلقاء أنفسهم، حيث يتولى المكلف التصريح بمداخيله وأرباحه لدى الإدارة الضريبية، إلى جانب دفع الضرائب المستحقة وفقًا للآجال القانونية المحددة. ويتحقق التحصيل الطوعي من خلال عدة آليات، منها:

الدفع المباشر من قبل المكلف:

يلتزم المكلف بسداد الضريبة المستحقة إلى الجهات الضريبية خلال الفترات المحددة، سواء على دفعة واحدة أو على أقساط وفق ما ينص عليه القانون الضريبي.

نظام الأقساط المقدمة:

يُتيح هذا النظام للمكلف دفع الضريبة على أقساط تتناسب مع دخله المتوقع، مع إجراء تسوية نهائية في نهاية السنة المالية.

الحجز عند المصدر (الاقتطاع من المنبع):

يُعتبر من أكثر أساليب التحصيل فاعلية، حيث يتم استقطاع الضريبة مباشرة من دخل المكلف قبل تسليمه إليه، عن طريق جهة العمل أو المؤسسة المالية. وتساهم هذه الطريقة في الحد من التهرب

[1]أحمد بساس، محمد دوة، "أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية: دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري"، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021،ص 121،122.

الضريبي، كما تخفف من الأعباء الإدارية على المصالح الضريبية، نظرًا لأن عملية السداد تتم مباشرة إلى خزينة الدولة.

2. التحصيل الجبري:

في بعض الحالات، قد يمتنع المكلفون عن سداد الضرائب المستحقة لأسباب متعددة، مثل ضعف الوعي الضريبي أو محاولة التهرب من الدفع. وعند حدوث ذلك، تلجأ الإدارة الضريبية إلى التحصيل الجبري، وهو إجراء قانوني يُطبّق لإلزام المكلفين المتخلفين عن الدفع بالوفاء بالتزاماتهم الضريبية.

تتم هذه العملية على عدة مراحل، تتفاوت من حيث شدتها وفقًا لحالة المكلف ومدى التزامه، وتشمل:

الإشعار والتذكير: إرسال تنبيهات للمكلف بضرورة السداد قبل الشروع في اتخاذ تدابير قانونية.

الحجز الإداري: فرض حجز على أموال أو ممتلكات المكلف لضمان استيفاء الضريبة المستحقة.

المتابعة القضائية: كملاذ أخير، يمكن للجهات الضريبية اللجوء إلى القضاء لاتخاذ إجراءات قانونية أكثر صرامة، تشمل فرض غرامات أو عقوبات مالية.

يُعد تحصيل الضريبة من أبرز مراحل العملية الضريبية، فهو الذي يضمن وصول الموارد المالية إلى خزينة الدولة، مما يُمكنها من تمويل المرافق والخدمات العامة. ويعتمد نجاح التحصيل الضريبي على مدى التزام المكلفين بالواجبات الضريبية، وكفاءة الإجراءات الإدارية والتشريعية التي تنظم العملية الضريبية.

الفرع الثاني : ضمانات التحصيل الضريبي

تحرص التشريعات الضريبية على توفير ضمانات قانونية وإجرائية تهدف إلى حماية حقوق الخزينة العامة وضمان تحصيل الضرائب بطريقة عادلة دون تعسف أو مشقة. ويستند هذا النظام إلى مبدأ الدفع المسبق، حيث يُلزم المكلف بتسديد الضريبة المستحقة أولًا، ثم يتاح له لاحقًا حق الطعن أو المطالبة

بتصحيح أي خطأ في تقديرها عبر الآليات القانونية المتاحة، وذلك لتفادي أي تأخير قد يؤثر على الإيرادات العامة.

1. أولوية الدين الضريبي

يتمتع الدين الضريبي بأفضلية قانونية مقارنة بالديون الأخرى، حيث يمنحه القانون الأسبقية في التحصيل قبل أي التزامات مالية أخرى، باستثناء بعض الديون ذات الطبيعة الخاصة كالمستحقات القضائية. كما يعتبر واجب الأداء فورًا بمجرد استحقاقه، مما يعني عدم الحاجة إلى إجراءات قضائية مسبقة لإلزام المكلف بالسداد.

2. إجراءات التحصيل الجبري

في حال امتناع المكلف عن دفع الضرائب في المواعيد المحددة، يحق للإدارة الضريبية اتخاذ تدابير قانونية صارمة، مثل:

الحجز التحفظي على أموال المكلف لضمان استيفاء المستحقات.

إصدار أوامر تنفيذية لإجبار المكلف على الدفع بعد استنفاد الإنذارات القانونية.

بيع الممتلكات المحجوزة في حال استمرار الامتناع عن السداد.[1]

3. الدفع المسبق رغم النزاع

يُلزم القانون المكلف بأداء الضريبة في المواعيد المحددة حتى لو كان لديه اعتراض أو نزاع حول مشروعيتها أو مقدارها. ويمكنه لاحقًا الطعن رسميًا عبر القنوات القانونية، لكن ذلك لا يؤثر على التزامه بالسداد أولًا، وذلك لضمان استمرارية تدفق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الخدمات والمشاريع الحكومية

[1] ذكي عبد الهادي العريان، "التشريع الضريبي وضمانات تحصيل الضريبة حمايةً للأموال العامة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، الجزء الثاني، أكتوبر 2019، ص 295–296.

تعمل ضمانات التحصيل الضريبي على تحقيق التوازن بين حق الدولة في جباية الضرائب وحق المكلف في الاعتراض أو الطعن، حيث تضمن الإدارة الضريبية استيفاء مستحقاتها دون تأخير، وفي الوقت نفسه توفر للمكلفين الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقهم، مما يعزز الشفافية والمصداقية في النظام الضريبي.[1]

المطلب الرابع : العلاقة بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي

الفرع الأول : العلاقة بين رقمنة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي

يشهد النظام الضريبي اهتمامًا متزايدًا بتطبيق الرقمنة بهدف تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة فعاليته. وتكمن أهمية الرقمنة في تعزيز الأداء الإداري والمالي للإدارة الجبائية، ويمكن تلخيص دورها في النقاط التالية:

تحسين كفاءة الإدارة الجبائية من خلال استخدام أنظمة المعلومات الآلية والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في تسهيل العمليات الإدارية وزيادة رضا المكلفين بالضريبة، إلى جانب الحد من التهرب الضريبي عبر تسجيل مزيد من المتعاملين الاقتصاديين.

تعزيز مرونة الإدارة الجبائية عبر تمكين المسيرين من إدارة ملفات المكلفين بالضريبة بشكل أكثر دقة وسهولة، مما يسهم في تحسين عمليات المراقبة والمتابعة.

توسيع نطاق الوعاء الضريبي من خلال تطوير آليات لجمع المعلومات الضريبية وربطها إلكترونيًا بمختلف الهيئات الاقتصادية، مما يساعد على اكتشاف مكلفين جدد وضمان دمجهم في المنظومة الضريبية.

تحسين آليات حل النزاعات الضريبية عبر توفير بيانات دقيقة ومحدثة، مما يتيح معالجة القضايا الضريبية بفعالية وسرعة أكبر.[2]

---

[1] محمد صالح مباركي، "التحصيل الضريبي واقع وآفاق"، مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص 1079.

[2] داودي محمد، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006، ص 16-19.

الفرع الثاني : دور الرقمنة في تعزيز التحصيل الضريبي

تساهم الرقمنة في رفع مستوى التحصيل الضريبي من خلال ما يلي:

دقة احتساب الضرائب وتقليل الأخطاء، حيث تساعد التقنيات الحديثة على تحديد المبالغ المستحقة بشكل أكثر دقة، مما يقلل من احتمالات النزاعات والمطالبات التصحيحية.

أتمتة العمليات الإدارية، مما يسهل استقبال المكلفين والرد على استفساراتهم الضريبية بشكل سريع ودقيق، ويساهم في الحد من التجاوزات الضريبية.

تعزيز الشفافية والالتزام الضريبي، حيث تؤدي الرقمنة إلى تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين، مما يزيد من ثقتهم في النظام الضريبي ويشجعهم على الامتثال لواجباتهم.

تقليل فترات معالجة الملفات الضريبية من خلال تسريع إجراءات الفوترة والمحاسبة، مما يسهم في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وتعزيز إيرادات الدولة.تُعد الرقمنة من الأدوات الفعالة في تطوير النظام الضريبي، حيث تسهم في رفع معدلات الامتثال الطوعي وتحقيق تحصيل أكثر كفاءة وشفافية.

المبحث الثالث : الدارسات السابقة

المطلب الاول : دراسات باللغة العربية

- **عنوان الدراسة:** عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة

إعداد: بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة مشروع عصرنة الإدارة الجبائية، مسلطةً الضوء على أهم الهياكل والتقنيات الحديثة التي تم إدراجها بهدف تحسين جودة الخدمات الجبائية وتعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.

ولتحقيق ذلك،تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب توظيف أساليب إحصائية لدراسة البيانات المتاحة وتحليلها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

يمثل تحديث الإدارة الجبائية وعصرنتها ضرورة ملحة تفرضها التحديات الراهنة، سواء من الناحية التشريعية أو الهيكلية؛

يسعى مشروع العصرنة إلى تطبيق تدابير وإجراءات تنظيمية جديدة تستهدف المكلفين بالضريبة، مثل اعتماد البطاقة الإلكترونية لحصرهم بدقة؛

أدت الرقمنة إلى إدماج أنظمة معلوماتية متطورة، مثل نظام المعلومات الجبائي، مما ساهم في تحسين كفاءة الإدارة الضريبية؛

تم إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الضريبية، إلى جانب تفعيل التصريح الإلكتروني، وذلك بغرض تحسين الخدمات المقدمة وتسهيل التفاعل بين الإدارة والمكلفين.

- **عنوان الدراسة:** رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر – الإدارة الجبائية نموذجًا

إعداد: محمد بودالي، وموسى بوشنب

المصدر: مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، مخبر التحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية، العدد 8، جوان 2016.

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أهمية رقمنة الإدارة في تحسين جودة الخدمة العمومية، مع التركيز على الإدارة الجبائية كنموذج تطبيقي في الجزائر. وتهدف إلى إبراز مدى مساهمة التصريح الإلكتروني والمواقع الإلكترونية في تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل الأعباء على المكلفين بالضريبة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تسعى رقمنة الإدارة الجبائية، من خلال تفعيل التصريح الإلكتروني وإنشاء المواقع الإلكترونية، إلى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مما يساهم في تخفيف الأعباء الإدارية عليهم.

رغم الجهود المبذولة في تحديث الإدارة الجبائية، إلا أن التدابير العصرية لا تشمل جميع المكلفين، حيث تقتصر بشكل أساسي على الشركات الكبرى الخاضعة لإشراف مديريات الضرائب الكبرى، مما يحدّ من استفادة الفئات الأخرى.

يقتصر تطبيق التقنيات الإلكترونية في الإدارة الجبائية على قطاع الضرائب فقط، دون وجود تكامل مع الإدارات والمؤسسات الأخرى، مما يؤثر على كفاءة وفعالية نظام المعلومات الجبائي ويعيق تطويره.

أهمية الدراسة في سياق البحث الحالي:

تُعد هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بموضوع البحث الحالي، حيث تسلط الضوء على أحد المحاور الأساسية في رقمنة الإدارة الجبائية، وهو تحسين جودة الخدمة العمومية. كما تقدم تحليلًا نقديًا لمدى تطبيق الرقمنة في القطاع الجبائي، مما يمكن الاستفادة منه في فهم التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي في الإدارة الضريبية وتعزيز فعاليته مستقبلاً.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة بعنوان "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"

المصدر:صندوق النقد العربي

الملخص دراسة

تستعرض هذه الدراسة مستوى التقدم المحرز في رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية،و تناقش دور الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية،مكافحة التهرب الضريبي،وزيادة كفاءة الأداء الضريبي. كما تسلط الضوء على أهمية التحول إلى النظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل،والتي تمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب،أرباح الشركات،وحركة مبيعات السلع والخدمات،مما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة

توسيع القاعدة الضريبية: ساهمت الرقمنة في دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية،مما أدى إلى زيادة عدد المكلفين بالضريبة؛

زيادة الامتثال الضريبي: أدت لنظم الإلكترونية الى تحسين مستويات الامتثال وتقليل التهرب الضريبي؛

تحسين كفاءة التحصيل: مكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة من تحليل الأداء الضريبي، مما أدى إلى زيادة حصيلة بعض الأوعية الضريبية بنسبة تصل إلى 14% في بعض الدول العربية؛

توصيات: أوصت الدراسة بتبني نهج متكامل لرقمنة للنظم الضريبية، وضمان تكاملها مع الأنظمة الرقمية الأخرى، وتطوير البنية التحتية التقنية، وبناء قدرات العاملين في مجال التحصيل الضريبي.

التجربة الأردنية في رقمنة النظام الضريبي: دراسة لإبراهيم ناصر جودة

تُسلط هذه الدراسة، المنشورة في *مجلة الاقتصاد الصناعي* بجامعة الزرقاء (العدد 11، ديسمبر 2016)، الضوء على تجربة الأردن في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المنظومة الضريبية، وتأثيرها في تحسين الأداء المالي والجبائي للدولة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجربة الأردن في رقمنة الإدارة الضريبية، من خلال إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى تأثير ذلك على تحقيق الأهداف الضريبية، مثل زيادة التحصيل، تعزيز العدالة الجبائية، وتحسين كفاءة النظام الضريبي.

أهم النتائج:

تحسين كفاءة التحصيل الضريبي: ساعد التحول الرقمي في تسريع عمليات الجباية، وتقليل الأخطاء الإدارية، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد الضريبية.

تعزيز العدالة الضريبية: ساهمت الرقمنة في تقليل التهرب الضريبي من خلال تحسين آليات الرقابة وتعزيز الامتثال الضريبي.

دور الموارد البشرية: أظهرت الدراسة أن نجاح التجربة الأردنية اعتمد بشكل كبير على توفر كوادر مؤهلة ومدربة قادرة على تشغيل وتطوير الأنظمة الرقمية الضريبية.

التوصيات:

تعزيز البنية التحتية الرقمية: ضرورة الاستثمار في تحديث الأنظمة الضريبية الرقمية لضمان تكاملها مع القطاعات الأخرى.

تطوير المهارات الرقمية: توفير برامج تدريبية متخصصة لموظفي الضرائب لرفع مستوى الكفاءة في استخدام الأنظمة الإلكترونية.

توسيع نطاق الرقمنة: العمل على ربط النظام الضريبي مع باقي الإدارات المالية والمؤسسات الحكومية لضمان تكامل وتوحيد البيانات المالية.

تشير الدراسة إلى أن رقمنة الإدارة الضريبية ليست مجرد تحسين تقني، بل هي خطوة استراتيجية تسهم في تعزيز الامتثال، تحسين التحصيل، ودعم الاستقرار المالي للدولة.

خلاصة الفصل:

يمثل هذا الفصل دور رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي، حيث تناولنا من خلال فصوله مختلف الجوانب النظرية والميدانية المتعلقة بهذا الموضوع الحيوي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في المجال الجبائي لم يعد خيارًا بل ضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، وذلك لما له من دور كبير في تعزيز الشفافية، تبسيط الإجراءات، وتقليل معدلات التهرب الضريبي.

لقد استعرض الفصل المراحل التي مرت بها عملية رقمنة الإدارة الجبائية، بدءًا من توفير المعلومات الضريبية إلكترونيًا عبر المواقع الرسمية، وصولًا إلى اعتماد أنظمة معلوماتية متكاملة تسهل التفاعل بين المكلفين والإدارة الضريبية، مما أدى إلى تحسين فعالية التحصيل وزيادة المداخيل الجبائية للدولة. كما أوضحت الدراسة أن نجاح هذه العملية يعتمد على توافر بيئة تشريعية وتنظيمية متكاملة، إلى جانب تحديث البنية التحتية التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية لضمان استخدام فعال للأنظمة الرقمية.

وعلى الرغم من التقدم المحقق، فإن هناك تحديات لا تزال تواجه رقمنة الإدارة الجبائية، من بينها الحاجة إلى تعزيز الأمان الرقمي، سد الفجوة الرقمية، وتحقيق تكامل أكبر بين مختلف الأنظمة المعلوماتية داخل المؤسسات الجبائية.

وفي الفصل القادم، سيتم إجراء دراسة ميدانية لتقييم مدى نجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية، وتحليل أثرها الفعلي على زيادة الحصيلة الضريبية، مما سيمكن من تقديم رؤية أعمق حول فعالية هذه الإصلاحات في تحقيق الأهداف الجبائية والاقتصادية للدولة.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية بمصلحة الضرائب لولاية غرداية

تمهيد

بعد الجزء النظري الذي يتمحور حول رقمنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في إطار الرقمنة , سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية و التي كانت على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية , بحيث سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق في المبحث الأول إلى تعريف مركز الضرائب ومهامه وهيكله التنظيمي والمصالح الخارجية التابعة لمديرية التحصيل (القباضة) , أما في المبحث الثاني فسنقوم بدراسة حالة تطبيق جبايتك.

المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الضرائب لولاية غرداية

في هذا المبحث سنحاول تقديم مديرية الضرائب لولاية غرداية، من حيث النشأة، التعريف، و الهيكل التنظيمي و المهام.

المطلب الأول: نشأة و تعريف مديرية الضرائب لولاية غرداية

أولاً: نشأة مديرية الضرائب لولاية غرداية

لقد تأسست المديريات الولاية للضرائب، و من بينها مديرية الضرائب لولاية غرداية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 269/91 المؤرخ في 10 غشت 1991[1]، المتضمن التنظيم الداخلي لمصالح الضرائب الجبائية الجديدة و في 1994 فتحت عدد مصالحها أبوابها لتخفيف الضغط، و تسهيل على المواطنين و المكلفين بأعباء الضريبة، دون أي غرض أو تمييز، و تتضمن هذه المديرية خمس (5) مديريات فرعية هي:

المديرية الفرعية للعمليات الفلاحية

المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

المديرية الفرعية للتحصيل

المديرية الفرعية للنزاعات.

المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.[2]

ثانياً: تعريف مديرية الضرائب لولاية غرداية

[1] المادة 1 من القرار المؤرخ في 12 جويلية 1998، كما وردت في الجريدة الرسمية العدد 79 المؤرخ في 25 أكتوبر 1998.

[2] الجريدة الرسمية، رقم 364، مؤرخة في 18 ذو القعدة 1428 الموافق 28 نوفمبر 2007

تعتبر مديرية الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، تكتسب شخصية معنوية و ذات مهام متعددة مرتبطة بمجال العمل الجبائي، و هي تحديد الوعاء الضريبي و حساب الضريبة و مراقبتها و كذا ضمان تحصيلها وفق القوانين الجبائية السارية المفعول و هي قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون التسجيل و قانون الرسم على حجم المعاملات، و كذا قانون الإجراءات الجبائية.

المطلب الثاني: مهام مديرية الضرائب

من خلال المرسوم التنفيذي السالف الذكر، الذي ينص على أن المديريات الولائية للضرائب مصالح غير ممركزة على مستوى الولاية، و تابعة للمديرية الجهوية، و تقوم بنفس المهام التي تقوم بها هذه الأخيرة، و المتمثلة في تطبيق السياسة الجبائية الوطنية، تحت سلطة المدير الجهوي و بمساعدة رؤساء المصالح، كما أنها تطبق التنظيم الجبائي الوطني، و تحلل آثاره الاقتصادية و الاجتماعية، و تساهم في إعداد الأحكام التشريعية و التنظيمية و اتخاذ الإجراءات لتسهيل تطبيقها.

وبصفة عامة تنتقل مهام المديريات الولائية للضرائب فيما يلي:

تضمن المديريات الولائية للضرائب ممارسة السلطة العلمية لمراكز الضرائب، والمراكز الجهوية للضرائب.

تساهم في تنسيق أعمال المصالح الجبائية، وتوزيع الأهداف، وتقييم النتائج المحققة ومراقبة المصالح الجبائية.

تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

إصدار الجداول وقوائم المنتجات، وتنفيذ الإلغاء أو التخفيض، وتحليلها وتبريرها، وتقديم النتائج.

تحليل النتائج دوريا مع المصالح الخاصة باختصاصها، إعداد خلاصتها عن ذلك والاقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

التحري عن تشكيل الإقرارات أمام كل مكتب للرقابة، ومتابعة تسوية ذلك.

المشاركة في معالجة الطعون أمام اللجان المحلية والجهوية، في مجال منازعات التحصيل.

تصفية الحسابات ومسك حسابات المبالغ القابلة للاسترجاع.

تنظيم ومراقبة تحصيل الضرائب والرسوم، وتقييم النتائج المحققة.

المشاركة في تحديد الأهداف القابلة للتحصيل، وتقييم وتقدير النتائج.

السهر على دفع الفوائد، والقيام بكل تحصيل جبائي خاص.

معالجة الطعون، وتنظيم أعمال لجان الطعن ومتابعة المنازعات، ومسلك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.

متابعة بعض القضايا العالقة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

مراقبة ملفات المكلفين بالضريبة ومحاربتهم.

نشر المعلومات، والأداء الخاص بالمكلفين بالضريبة.

تكوين ومتابعة و تقييم أعوان الضرائب من حيث توزيعهم و تعيينهم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

تتكون مديرية الضرائب لولاية غرداية من خمس مديريات فرعية، كل مديرية فرعية تتضمن مكاتب، و فيما يلي مهام كل مكتب لكل مديرية فرعية؟[1]

أولاً: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:[2]

وتتفرع إلى أربع مكاتب هي:

1- مكتب الجداول من مهامه:

المصادقة على الجداول التي تم تصنيفها من الضرائب و الرسوم عن طريق مركز الإعلام الآلي.

إعداد نسخ ثانوية من الإقرارات وتسليمها.

[1] المادة 39 من القرار الوزاري الصادر في 12 جويلية 1998."

[2] المواد 41الى 43 من نفس القرار سابق ،ص20.

تحضير العناصر الضرورية لإعداد الترتيبات الأولية للجماعات المحلية، وإبلاغها.

إعداد إحصاءات عن الجداول.

2- مكتب الإحصاء من مهامه:

جمع الإحصاءات الجبائية و إرسالها إلى المديرية الجهوية للضرائب المختصة إقليمياً.

3- مكتب التنظيم و التخطيط و العلاقات العامة من مهامه:

توجيه المناشير والمذكرات و التعليمات المركزية، و المديرية الجهوية المختصة بتطبيق التشريع والتنظيم الجبائي.

تحضير المخططات و برنامج عمل الملاحظات، و منها ما يخص الرقابة المعمقة للمفاهيم الجبائية، الإحصاء الدوري للمكلفين، عمليات التبليغ و التوزيع.

توزيع المكلفين حسب توجههم، و إعطاء المكلفين بالمديرية الضرورية الخاصة بالمكلفين لتشخيص التنظيم الجبائي و إعلامهم بالتزاماتهم الجبائية.

4- مكتب التحصيل من مهامه:

متابعة عمليات التحصيل و الدفع، و تقديم الإقتراحات التي من شأنها تحسين مهام هذه التحصيلات.

الإشراف على عمليات المراقبة المتعلقة بمصالحه على العموم و كذا الإعلانات الجبائية، اقتراح التركيز العملياتي من شأنه أن يساهم في الإجراءات الجبائية.

متابعة العلاقة بين المديرية الفرعية للرقابة الجبائية و المديرية الفرعية للتحصيل على علاقة تكامل وتنسيق قصد التبليغ على المكلفين الذين يشكلون تهربا جبائيا، كأن تكون مدا خيلهم خاضعة للضريبة و لم يتم التصريح بها، فهنا تقوم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بتبليغ المكتب الذي يقوم بإرسال قائمة المكلفين إلى مكتب التحصيل لتكليفهم و تحصيل الضريبة المستحقة عليهم، و بالتالي فإن العلاقة بين المديريتين علاقة تكاملية، مع التنسيق مع مديرية الإدارة المحلية على مستوى الولاية باعتبارها الهيئة المختصة في التوزيع العادل على مستوى بلديات الولاية من حيث عدد السكان، و من حيث عدد المكلفين بأعباء الضريبة، و هذا ما يكرسه النظام الهيكلي، كما يلي:

ثانياً: الهيكلة التنظيمية لمديرية التحصيل، تتكون من ثلاث مصالح هي:

- **مكتب مراقبة التحصيل:**
- من مهامه:[1]

إبراز الوضعية للمكلفين بالضريبة.

فحص وضعية الآخرين المتأخرين في دفع مستحقاتهم الجبائية.

اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم في المدد الإجرائية القانونية السريعة للأداءات الضريبية غير المحصلة.

- **مكتب مراقبة الجبايات للبلديات و المؤسسات العمومية المحلية:**

من مهامه:

مراقبة الجبايات البلدية (الرسم العقاري، الرسم على النشاطات المهنية، الرسم على السكن،...إلخ).

اعتماد الحصص المخصصة للبلديات و المؤسسات العمومية المحلية التي تتكفل مصالح التحصيل بجبايتها لحساب الدولة.

تقييم مردود الجباية الموجهة لهذه البلديات و المؤسسات العمومية.

تقديم التوصيات الكفيلة بتحسين عمليات التحصيل.

تحديد العوائق التي تعيق عمليات التحصيل، واقتراح الحلول المناسبة لها.

ضبط حصائل الجباية لهذه الهيئات، وإعداد تقارير تحليلية.

الإشراف على تنفيذ العمليات التحصيلية لتلك البلديات والمؤسسات العمومية.

- **مكتب التحصيلات:**

متابعة عمليات التحصيل، باستعمال أحكام القوانين و القرارات المتعلقة بالإجراءات والعقوبات المالية.

[1] المواد 44الى 47 من نفس القرار سابق ،ص21.

مسك الوضعيات المحاسبية الخاصة بعمليات التحصيل التي تقوم بها هياكل التحصيل، و تقوم بمتابعتها يومياً، وتتضمن إرسالها إلى المصالح المركزية.

ثالثاً: مديرية الفصل في النزاعات

تتكفل هذه المديرية بالمراجعات التي يودعها المكلفون بالضريبة، لأن القرارات الإدارية كما تنص على ذلك بعض القوانين التي تخص الجانب المالي أو الجبائي الموضوع من طرف المصالح، لا تكون نافذة إلا بعد تسليمها إلى المعني بالأمر.

و بالتالي يكون له الحق في الطعن في القرار الإداري عندما لا يكون هذا القرار في صالحه، إما عن طريق رسالة كتابية أو العمل على رفع تظلم، فهناك العديد من النزاعات في مجال الضرائب، ويمكن للمكلف بالضريبة أن يتظلم لدى المصالح الجبائية.

تتشكل هذه المديرية من المصالح التالية

مكتب التحصيل

مكتب مراقبة النزاعات.

مكتب الإجراءات.

مكتب النزاعات.

علاقة المديرية الفرعية للنزاعات بمديرية التحصيل.

الأثر المباشر للنزاعات الجبائية يتمثل في استرجاع حقوق الإدارة من ناحية، والحفاظ على حقوق المكلفين من جهة أخرى، والإجراءات التوجيهية للمكلفين على مستوى الضرائب، والامتيازات التي ينتفعون بها، من خلال مطالبهم بشكل قانوني، عند رفع تظلم بصورة غير مباشرة.

فمثلاً: إن نسبة المشاكل مثلما هو موضح من خلال الآتي لا تطرح إلا في حالة عدم إدخال التغييرات من طرف أعوان التحصيل بصورة تجعل المكلفين يجدون مرونة لدى الإدارات الولائية في كل جانب جبائي.

رابعاً: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

في هذا الصدد، إن المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، و التي تتكفل مهامها الأساسية في التحقيق في الملفات الخاصة بالمكلفين بالضريبة.

تعتمد المعلومات المقدمة داخل التصريحات، و البحث عن الوثائق المحاسبية للتدقيق و تكون من مصلحتين كما يلي:[1]

1. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية، من مهامه:

تتبع التحركات التي تخص كل نوعية من المكلفين داخل الدائرة أو الفرقة المختصة.

العمل على البحث عن أماكن تواجدهم و السير في اتجاه خدمات ذات الأجل المحدد.

إرسال المعلومات المحصل عليها إلى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعلومات.

مكتب البطاقات ومصادر المعلومات: من مهامه:

تنقية المعلومات التي يتحصل عليها المكتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة وتصفيتها وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية لاستغلالها.

2. مكتب التحقيقات أو المراجعات الجبائية: من مهامه:

برمجة القضايا الخاضعة للمراجعة السنوية، ومتابعة إنجاز البرامج في الآجال المحددة.

متابعة ومراقبة عمل فرق المراجعة، والسير على إجراءات هذه الفرق والتدخلات لضمان احترام التشريع والتنظيم المعمول به، وكذلك حقوق المكلفين بالضريبة الذين خضعوا للمراجعة.

المحافظة على مصالح الخزينة.

السير على تحصيل الضرائب، والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة، والإرسال المنتظم لتقارير المراجعة إلى الإدارة المركزية.

علاقة المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بمديرية التحصيل:

[1] المواد 52الى 57 من نفس القرار سابق ،ص23.

تُعتبر المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية مصدرًا مهمًا لتأسيس الضرائب والبحث عن التهرب الضريبي للمكلفين، حيث تُعد رقابة بعدية للملفات الجبائية، وعادةً ما تكون نتائجها مفيدة للتحصيل الجيد.

وتقوم المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية بالتنسيق بين المفتشيات للبحث عن مصادر التهرب الضريبي، وفق مؤشرات تتصل مباشرة بالتحصيل.

كما تندرج كفاءة المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية ضمن الزيادة في الوعاء الذي ينشأ عنه غرامات تُوجَّه إلى القابضات الولائية، ويقوم القابض وأعوانه بإجراءات التحصيل وفق الشروط القانونية.

خامساً: المديرية الفرعية للوسائل

تضم المديرية الفرعية للوسائل أربع مكاتب رئيسية، تتمثل مهامها كما يلي:[1]

1. مكتب الموظفين والتكوين:

تسيير الموارد البشرية ومتابعة المسار المهني للموظفين.

تنظيم ملفات الموظفين واستدعاؤهم عند الحاجة، بالإضافة إلى تولي أمانة المكتب

المساهمة في إعداد وتنفيذ برامج تحسين الأداء المهني، مع تحديد الكفاءات اللازمة لمزاولة مختلف المهام.

1. مكتب عمليات الميزانية:

التكفل بدفع الرواتب وأجور المستخدمين.

تسديد مختلف نفقات الإدارة (كالهواتف، الوقود... إلخ).

2. مكتب الوسائل:

جرد العتاد والوسائل المتوفرة.

اقتناء وشراء كافة الوسائل التي تحتاجها إدارة الضرائب للقيام بمهامها.

[1] المواد 57الى 59 من نفس القرار سابق ،ص24.

3. مكتب متابعة المطبوعات:

ضمان توزيع وتحويل المطبوعات إلى المفتشيات والقباضات المعنية.

تقديم اقتراحات بشأن إلغاء أو تعديل محتوى المطبوعات الجبائية إلى المديرية الجهوية للضرائب.

علاقة المديرية الفرعية للوسائل بمديرية التحصيل:

يساهم العمل في مديرية الوسائل بشكل مباشر في تحسين أداء الموظفين، سواء من خلال منح الامتيازات، الترقية، أو التحفيزات المالية والمعنوية، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة الإدارة الجبائية.

وتنعكس هذه التحسينات على مستوى القباضات والمديرية الفرعية نفسها، ما يرفع من مستوى التحصيل ويعزز روح التنافس بين مصالح التحصيل (القباضات). كما يسهم المهندسون المكلفون بمعالجة بيانات التحصيل في تطوير البرامج، تحيينها، وإرسال النتائج إلى الإدارة المركزية، مما يعزز من فعالية العملية الجبائية.

المطلب الرابع: المصالح الخارجية التابعة لمديرية التحصيل (القباضة)

أولاً: تعريف القباضة ووضعها التنظيمي

القباضة هي مرفق جبائي ذو طابع مالي وخدماتي، تمثل البنية التحتية الأساسية للمديرية الفرعية للتحصيل. وتُعنى بتحصيل الضرائب والرسوم وفقاً للقواعد القانونية المنصوص عليها في القانون الجبائي.

كما ترتبط القباضات بعلاقات مع مختلف الإدارات الخارجية كالبنوك، العدالة، البريد، وغيرها. وهناك نوعان من القباضات:

- **قباضة الضرائب:** تعنى بتحصيل مختلف الضرائب الجبائية.
- **قباضة البلدية:** مخصصة لبعض الضرائب التي تُفرض مقابل خدمات تقدمها البلدية مثل التطهير، عمليات النظافة، الإيجار للعقارات المملوكة للبلدية، وغيرها.

ثانياً: الهيكل التنظيمي للقباضة

كما تم التطرق إليه سابقاً، فإن المديرية الفرعية للضريبة

أقسام أخرى تابعة للقباضة ومهامها

1. **مكتب الاستقبال والإعلام:**
   - يُعنى هذا المكتب بتوجيه المكلفين بالضريبة نحو أنجع الطرق القانونية لتسوية وضعياتهم الجبائية.
   - يقوم بإعطاء المعلومات اللازمة، وتصحيح الأخطاء التي قد يقع فيها أمين الصندوق أثناء أدائه لمهامه أو خلال عملية الجرد اليومي.
2. **مصلحة المحاسبة:**
   - تلعب دورًا هامًا في تصفية العمليات المحاسبية المنجزة.
   - لا تقتصر مهامها على تصحيح الأخطاء فحسب، بل تتعداها إلى تسجيل العمليات المحاسبية في الدفاتر الخاصة، وحصر قيمة المداخيل الإجمالية.
   - تُوزع هذه المداخيل لاحقاً وفق نظام ترتيب يحدد نصيب كل طرف من أطراف الدولة حسب المناطق.
3. **مصلحة المتابعة:**

الإشعار بالدفع:

يقوم أعوان المتابعة بإرسال إشعار رسمي للتاجر المعني يتضمن جميع المعلومات الخاصة

   - به، نوع النشاط، والمبلغ المستحق، بالإضافة إلى القوانين الردعية التي تطبق في حال التهرب الضريبي.
   - **آخر إشعار بالدفع:**

في حال عدم استجابة المكلف بالضريبة للإشعار الأول خلال المدة القانونية، يُرسل إشعار ثانٍ (نهائي) قبل الشروع في المتابعة القضائية، ويمتد أجل هذا الإشعار إلى 8 أيام فقط من تاريخ استلامه.

4. **مصلحة الغرامات:**
   - تتكفل هذه المصلحة بتطبيق الأحكام القضائية الصادرة ضد الأفراد الذين ارتكبوا مخالفات جبائية.
   - تقوم بفرض الغرامات المالية المناسبة، وفقًا لما يقرره القاضي.

الطابع المزدوج للقباضة:

يتجلى الدور الحقيقي للقباضة في ازدواجية وظيفتها:

- **وظيفة إدارية:** تتعلق باستلام الوثائق، تحريرها، ومتابعة الإجراءات الإدارية.
- **وظيفة مالية:** تتعلق باستقبال الأموال بمختلف الطرق وتحصيل الضرائب المستحقة.

المبحث الثاني : الدراسة التطبيقية بمصلحة الضرائب

المطلب الأول : الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة ونتائجها

يتمثل موضوع الدراسة بشأن "دور الرقمنة في قطاع الضرائب وتأثيرها على زيادة التحصيل الضريبي" يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، وهو أساس تنظيم الأفكار والمعلومات لتحقيق النتائج المرجوة. في هذا القسم، سنستعرض منهجية الدراسة والطريقة المعتمدة لتحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى التعريف بعينة الدراسة المستهدفة للوصول إلى إجابات عن التساؤلات المطروحة.

للوصول إلى نتائج دقيقة حول موضوع الدراسة والإجابة على التساؤلات الفرعية، تم اعتماد أسلوب الدراسة الميدانية في مديرية الضرائب بولاية غرداية. يتميز هذا الأسلوب بإمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المباشرة، مما يلقي الضوء على الجوانب المهمة من التساؤلات المطروحة، ويسمح بمقارنة المعلومات والبيانات والنتائج المعروضة بما يتيح دراسة الموضوع بتفصيل عميق كما تعزز من دقة النتائج المحصلة. تم تطبيق هذه الدراسة على مديرية الضرائب بولاية غرداية بهدف فهم دور الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي، حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم رقمنة الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى إتباع منهج دراسة الحالة.

-المجتمع وعينات الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مديرية الضرائب لولاية غرداية بجميع مصالحها الداخلية والخارجية.

عينة الدراسة: تتألف عينة الدراسة من الموظفين العاملين في مديرية الضرائب بولاية غرداية، حيث تم اختيار موضوع الدراسة ليكون جزءًا من قطاع الضرائب على المستوى الوطني. يعتمد هذا القطاع على تطبيق الأساليب الإدارية الرقمية الحديثة في إدارته. تم طرح مجموعة من الأسئلة على مختلف مستويات الموظفين، بدءًا من المدير الولائي وصولًا إلى مهندسي تقنية المعلومات والمفتشين الرئيسيين والمركزيين داخل المديرية، بالإضافة إلى كبار المفتشين وقابضي الضرائب في ولاية غرداية.

متغيرات الدراسة:

1- **المتغير التابع** :التحصيل الضريبي

2- **المتغير المستقل** : رقمنه قطاع الضرائب (القباضة).

المطلب الثاني :التصريح والدفع بواسطة نظام جبايتك

1. -الفرع الأول : تعريف نظام جبايتك:

تقوم الاداره الضريبية الجزائرية ببرنامج تحديثي يهدف إلى إجراء إصلاح شامل لهيكلها وطرق تشغيلها أن نظام المعلومات الضريبية الجديد قيد الإنشاء حاليا وتحسين العلاقة مع الشركة بشكل أساسيا استراتيجيا تشكل هذه البوابة تجربه أولى في الإجراءات عن بعد التي تهدف إلى تسهيل وتبسيط الالتزامات الضريبية وتسمح بإعلان الضرائب والرسوم عبر شبكه الانترنت مصطلح جبايتك هو نطق نسخة من كلمة taxation في اللغة العربية وict تتوافق مع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

وفي الأخير يعتبر تطبيق جبايتك بوابه جديدة لإدارة مصلحه الضرائب بحيث يقوم بتقديم خدمات تصريح الضريبي عن بعد كما يسهل للمكلفين بالضريبة فرصه الدفع لتصفيه مسؤوليتهم الجبائيه عبر استخدام الانترنت تم استحداث هذا البرنامج من طرف من قبل شركه المانيه مقرها في فالدوف وتسمى sap aktienges ellechaft ويركز لنظام باختصار sap وهو تطبيقات الأنظمة في معالجة البيانات.

2. الفرع الثاني : كيفية التصريح بواسطة نظام جبايتك :

تتمثل الخطوة الأولى في إيداع الملف الورقي على مستوى مصلحة الإعلام والاستقبال، حيث يتم التحقق من استكمال جميع الوثائق المطلوبة حسب طبيعة النشاط ونوع العميل بعد ذلك، يُحوَّل الملف إلى المصلحة المختصة بالنشاط المعني، ليتم إدخال المعلومات ضمن نظامSAP تطبيق العميل عند الانتهاء من عملية التسجيل، يُمنح العميل رقم حساب يتضمن اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به، مما يتيح له الولوج إلى البوابة الإلكترونية على مستوى المصلحة المختصة، يتم استخراج الرقم الجبائي الخاص بالعميل، بالإضافة رقمه الوطنيpibحيث يبدأ هذا الرقم بـ 1 إذا كان العميل شخصًا طبيعيًا، وبـ 2 إذا كان شخصًا معنويًا فيما يتعلق بالتصريح عبر البوابة الإلكترونية، فيتم الدخول باستخدام رقم العميل أو اسم المستخدم، ثم يتم اختيار نافذة الالتزامات الجبائية، وتحديد الضرائب والرسوم المستحقة خلال الفترة المعنية، مثل :TAP,TVA,IRG/S

طرق التحصيل باستخدام نظام جبابتيك:

الشكل رقم 1

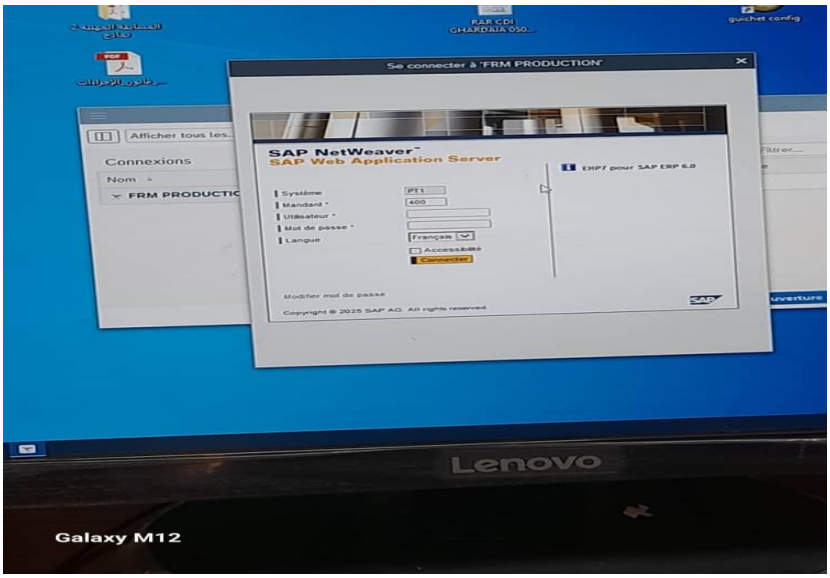

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية

تمثل هذه الصفحة والتي تكون عند كل موظف في المركز .بحيث يجب عليه تسجيل اسمه وكلمة المرور الخاصة به،وهي الصفحة الأولى في الموقع الداخلي للنظام .

الشكل رقم 2 : يمثل البوابة الخاصة بأمناء مصلحة الضرائب

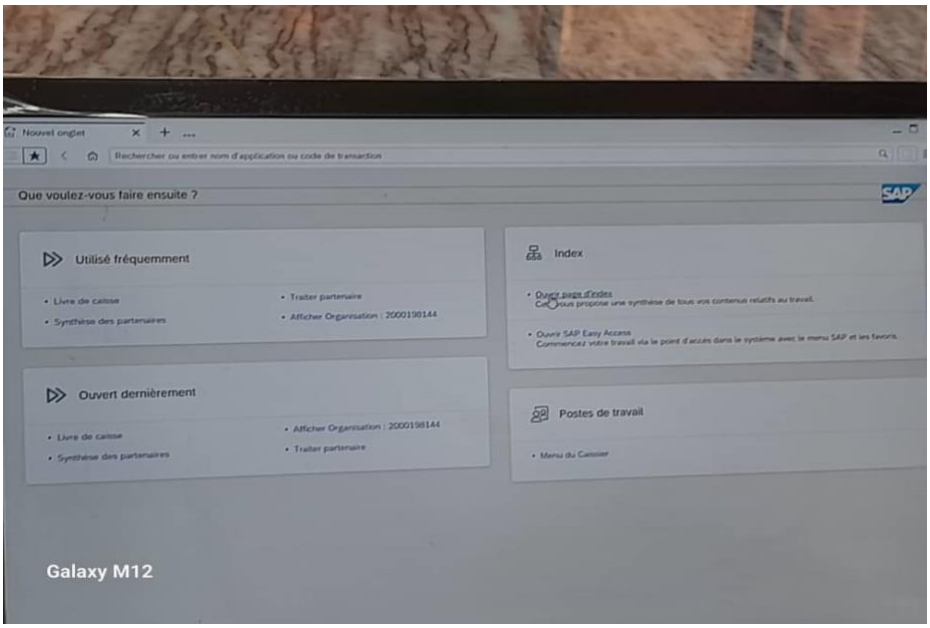

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية

بعد ولوج الموظف إلى النظام تأتي هاته الصفحة ،مع العلم ان المركز مقسم إلى مصالح .بحيث ان الموظف ليستطيع الولوج الى جميع المصالح باستثناء بعض رؤساء المصالح. واغلب الموظفين عليهم فتح مكاتبهم عند نافذة (Index).

الشكل رقم 3 :

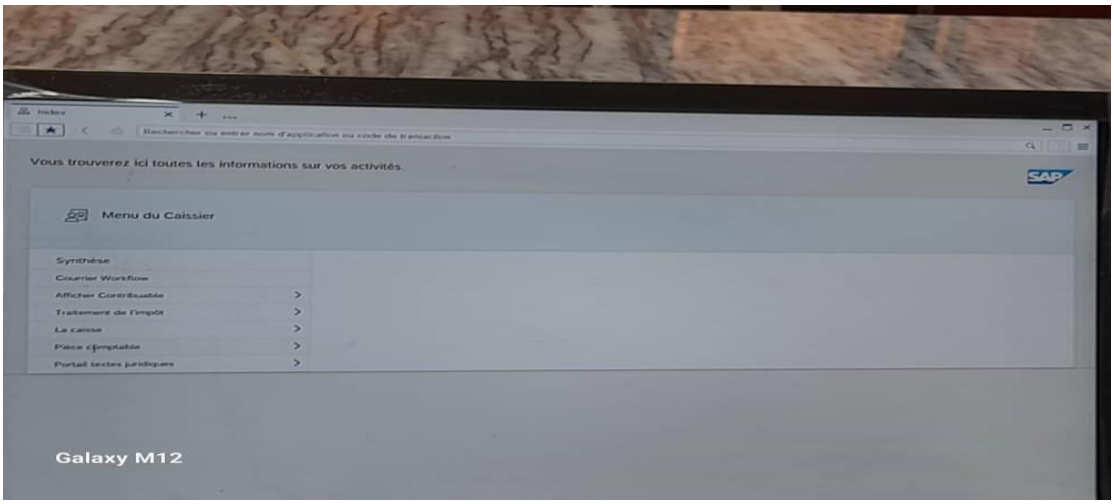

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من المصلحة

هاته الصفحة هي المرحل الثالثة والتي تحدد صلاحيات كل موظف ، قد يتشارك الموظفين في بعض الصلاحيات (نافذة les engles) مثل عرض الزبون (afficher controbuable) كذالكsyntes

الشكل رقم 4 : النافذة الخاصة بأمناء الصناديق والقابض والوكيل المفوض فقط

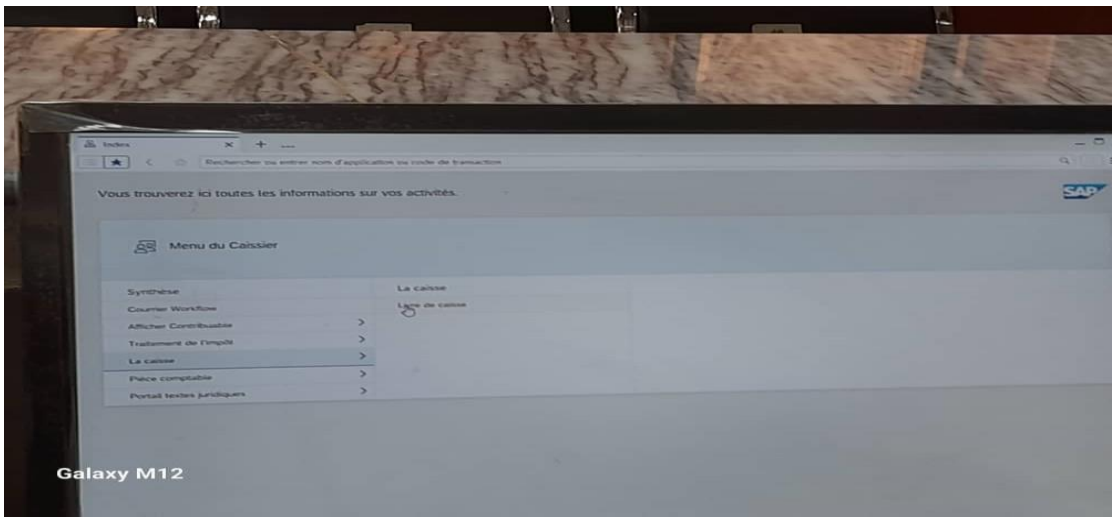

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من المصلحة

. لايستطيع أي موظف أخر الدخول إليها . ونجد هنا تفاصيل المبالغ المحصلة نقدا ،الشيك،الحوالة البريدية .

الشكل رقم 5 : طريقة إدخال المعلومات الخاصة بالمكلف

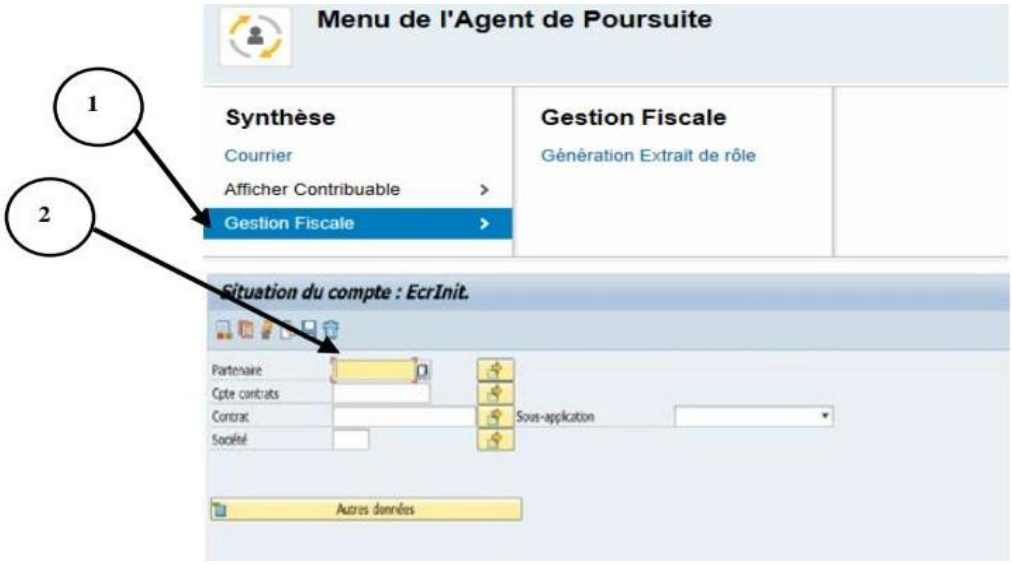

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من المصلحة

بالصورة أعلاه يظهر عون القباضة وهو يقوم بالدخول الى منصة البرمجة من خلال إدخال رقم تسجيل المكلف في الخانة 2 بعد النقر في الخانة 1 التي تسمح بظهور خانة رقم 2 لتظهر له قائمة بجميع مستحقات المكلف سواء المحصلة او الغير محصلة بعد الاطلاع عليها ثم يقوم بتحديد المبلغ الغير مسدد

شكل رقم 6 :التصريح الجبائي G50 عبر بوابة جبايتك.

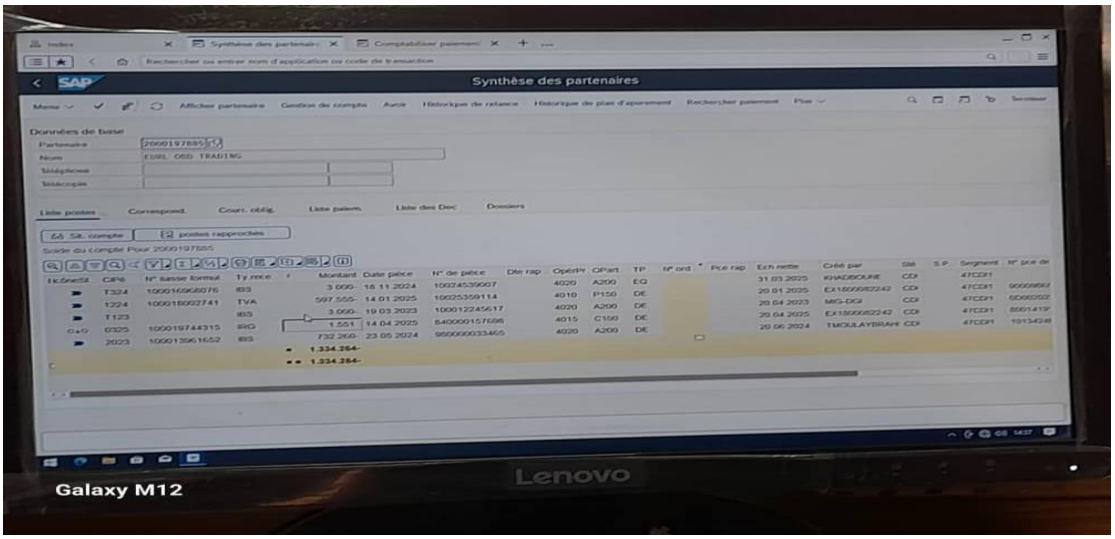

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية .

النافذة هاته تستعرض الزبون (الشريك). بحيث تبين لنا كل التصريحات التي قام بها (G 50،كذالك الالتزامات الخاصة به والمبالغ المسددة والديون التي على عاتقه وتظهر إشارة السالب بدفع المكلف ماعليه.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة لنسب التحصيل قبل وبعد استحداث نظام جبايتك

اليك المعطيات التالية والتي تمثل نسب التحصيل الضريبي لسنوات 2021 -2025

الجدول 01: يمثل نسب التحصيل الضريبي لسنة 2021

الفصول	ضريبة على إرباح شركات IBS	ضريبة على الدخل الإجمالي IRG	ضريبة على الاجور IRG/S	رسم على القيمة المضافة TVA	رسم على النشاط المهني TAP	ضرائب أخرى	المجموع
الفصل الاول	34.658.287 DA	154.229 DA	8.901.813 DA	39.039.497 DA	14.550.338 DA	480.916	97.785.080
الفصل الثاني	56.633.716	1.617.881	21.953.352	124.421.142	29.546.830	1.655.833	235.828.754
الفصل الثالث	43.926.692	5.075.797	23.421.527	102.362.592	32.128.944	2.252.736	209.168.288
الفصل الرابع	41.047.209	1.365.118	22.486.334	127.177.732	38.968.265	2.019.210	233.063.868

المصدر : معلومات من مصلحة التحصيل لمصلحة الضرائب لولاية غرداية

الجدول 02: يبين التحصيل الضريبي لمركز الضرائب سنة **2022**

الفصول	ضريبة على ارباح شركات IBS	ضريبة على الدخل الاجمالي IRG	ضريبة على الاجور IRG/S	رسم على القيمة المضافة TVA	رسم على النشاط المهني TAP	ضرائب اخرى	المجموع
الفصل الاول	31.874.600 DA	17.673.568 DA	20.078.001 DA	171.804.624 DA	31.056.911 DA	3.750.712	276.238.416
الفصل الثاني	44.198.904	939.727	18.832.896	92.520.822	19.073.250	2.678.987	178.594.586
الفصل الثالث	60.405.806	9.375.220	20.199.256	113.331.012	30.518.999	3.957.559	237.787.852
الفصل الرابع	9.599.389	18.787.362	24.054.540	129.027.910	37.895.672	4.649.456	224.014.329

المصدر : معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية – القباضة –

الجدول 03: يبين التحصيل الضريبي لمركز الضرائب سنة2023

الفصول	ضريبة على ارباح شركات IBS	ضريبة على الدخل الاجمالي IRG	ضريبة على الاجور IRG/S	رسم على القيمة المضافة TVA	رسم على النشاط المهني TAP	ضرائب اخرى
الفصل الاول	91.235.516 DA	15.921.879 DA	50.578.238 DA	197.645.694 DA	59.756.091 DA	33.851.491
الفصل الثاني	141795878	108083053	109203808	230572052	61.040.739	9.678.243
الفصل الثالث	7.157.176	14.884.349	51.251.709	225.750.360	65.219.111	6.160.511
الفصل الرابع	83.101.970	55.807.515	59.679.586	383.494.132	106.631.183	8.687.442

المصدر :معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية – القباضة –

الجدول 04 : يبين التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لفصل الاول سنة 2024

الفصول	ضريبة على ارباح شركات IBS	ضريبة على الدخل الاجماليIRG	رسم على القيمة المضافة TVA	رسم على النشاط المهني TAP	ضرائب اخرى	المجموع
الفصل الاول	81.796.463DA	104.192.355 DA	502.253.407 DA	100.590.938 DA	57.806.956DA	846.640.119DA
الفصل الثاني	350.326.598 DA	442.983.323 DA	324.328.169 DA	15.854.165DA	812.230.571DA	115.688.967.009DA
الفصل الثالث	9.581.386 DA	103.248.638 DA	434.546.404 Da	15.706.804 DA	201.985.663.438 DA	1.434.172.509 DA
الفصل الرابع	117.538.905 DA	231.299.387 DA	384.636.702 DA	16.182.404 DA	1.993.553.770.011 DA	194.577.158.009 DA

المصدر :معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية – القباضة –

الجدول 5: يبين التحصيل الضريبي لمركز الضرائب لفصل الاول سنة 2025

الفصول	ضريبة على ارباح شركات IBS	ضريبة على الدخل الاجمالي IRG	رسم على القيمة المضافة TVA	رسم على النشاط المهني TAP	المجموع
الفصل الاول	134.563.940DA	163.272.031 DA	406.065.071 DA	8.967.672DA	712.868.714DA

المصدر :معلومات مقدمة من مصلحة الضرائب لولاية غرداية – القباضة –

تحليل النتائج :

1. تحديد الفترات بدقة حسب ولاية غرداية:

حالة نظام جبايتك	السنة
قبل نظام جبايتك	2021
قبل نظام جبايتك	2022
اول سنة بعد نظام جبايتك	2023
سنة الثانية من تطبيق نظام جبايتك	2024
سنة الثالث من تطبيق جبايتك	2025(الفصل الاول)

مقارنة دقيقة بين قبل وبعد تطبيق "جبيتك" في غرداية:

ملاحظات	إجمالي التحصيل(DA)	سنة
قبل جبايتك	235.828.754	2021
قبل جبايتك	276.238.416	2022
سنة اول لتطبيق جبايتك	449.028.909	2023
سنة الثانية لتطبيق جبايتك	819.160.968	2024
الفصل الاول لسنة الثالث لتطبيق جبايتك	712.868.714	2025

المصدر : من إعداد الطالبتين

نسبة التغير:

من 2022 إلى 2023: +62.5% =(القيمة الجديدة – القيمة الاصلية)/ القيمة الأصلية *100

القيمة الجديدة: إجمالي التحصيل لسنة 2023(449028909)

القيمة الأصلية: إجمالي التحصيل لسنة2022 (276238416)

من 2023 إلى 2024 (ربع سنة فقط): +82% تقريباً (نفس الطريقة السابقة)

مما يدل على الأثر الايجابي المباشر لجبايتك في السنة الأولى فقط من التطبيق

أ. حسب نوع الضريبة (2022 مقابل 2023)

نسب التغير	الفرق(اجمالي 2022-2023)	اجمالي الضريبة 2023	اجمالي الضريبة 2022	نوع الضريبة
+%15	+25.841.070	197.645.694	171.804.624	TVA
+%92	+28.699.180	59.756.091	31.056.911	IRG/S
+%151	+30.500.237	50.578.238	20.078.001	IRG
-%99	-1.751.689	15.921.879	17.673.568	IBS
+% 186	+59.360.916	91.235.516	31.874.600	TAP

المصدر : من إعداد الطالبتين

طريقة حساب :

نسبة التغير(%)= ((القيمة الجديدة – القيمة القديمة)/القيمة القديمة)*100

القيمة الجديدة: إجمالي الضريبة 2023.

القيمة القديمة: إجمالي الضريبة 2022

- باستثناء IBS (التي تعتمد على أرباح الشركات وقد تتأثر بعوامل اقتصادية خارجية)، كل الضرائب شهدت ارتفاعًا ملحوظًا بعد تطبيق جبيتك.

- يُبيّن تحليل تطور التحصيلات الضريبية في ولاية غرداية قبل وبعد تطبيق نظام "جبيتك" سنة 2023، أن النظام ساهم في إحداث قفزة نوعية في الأداء الجبائي. فقد ارتفع إجمالي التحصيل من 276 مليون دينار سنة 2022 إلى أكثر من 449 مليون دينار في 2023، بنسبة زيادة تُقدّر بـ62%. وشهد الفصل الأول فقط من سنة 2024 تحصيلًا قياسيًا بلغ 819 مليون دينار، ما يفوق مجموع السنة السابقة، ويؤكد أن "جبيتك" عزّز الكفاءة، وسرّع عمليات التحصيل، وقلّص التهرب الضريبي

المطلب الرابع: تقييم نظام جبايتك

من خلال التطرق إلى نظام جبايتك ومدى ثاثيره على التحصيل الضريبي سنحاول طرح البعض من اجابيات حول هذا النظام

- تقليص حجم المهام اليدوية التي يقوم بها الأعوان وذلك من خلال استبدالها بمعالجات الكترونية شاملة لكافة الإجراءات كالتصريح والتحصيل ... الخ
- تمكين جميع الأعوان من الوصول إلى النظام ألمعلوماتي من خلال أدوات مراقبة مخصصة تضمن امن وسرية البيانات
- تحقيق تبادل سريع وفعال للمعلومات بين المصالح الداخلية والمصالح المؤسساتية الاخرى تطوير واجهات تكنولوجية متعددة
- شفافية اكبر لكل العمليات لأنها مسجلة الكترونيا مما تسهل عملية الرقابة والتدقيق وتقلل من احتمالات التلاعب أو الفساد
- الاستجابة لتحديات العصر الرقمي يجعل من الإدارة الجبائية إدارة حديثة مواكبة لتطورات التكنولوجية
- سهولة الإجراءات ووضوحها يشجع المكلفين على التصريح الطوعي والامتثال للقوانين

- تمكين المكلفين بالضريبة من الاطلاع على رزنا متهم الجبائية المحينة والتزاماتهم الجبائية بكل سهولة
- لإطلاع الفوري على الوضعية البائية الكلية للمكلف بالضريبة
- الولوج إلى التصريحات الجبائية المودعة سابقاً واستعراضها عند الحاجة
- رقمنه التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة، مما يضمن سرعة وفعالية التواصل
- وفير جداول دورية دقيقة تسمح بتقييم أداء المصالح الجبائية وتتبع مستوى التحصيل حسب نوع الضريبة وقطاع النشاط
- تقليص التكاليف المرتبطة بطلب النماذج والمطبوعات الجبائية

خاتمة للفصل الثاني

من خلال هذا الفصل، تم التطرق بوضوح إلى الجوانب الأساسية المتعلقة بنظام "جبايتك"، بدءًا من التعريف به وصولًا إلى تقييم أدائه العملي من خلال دراسة مقارنة لنسب التحصيل الضريبي قبل وبعد اعتماده. فقد تبين أن "جبايتك" يمثل خطوة محورية في مسار تحديث الإدارة الجبائية، حيث يجسد التحول نحو الرقمنة والحوكمة الرشيدة في المجال الضريبي، مستهدفًا تحسين فعالية التحصيل وتسهيل العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة لقد أظهرت الدراسة المقارنة أن نسب التحصيل الضريبي عرفت تحسنًا ملحوظًا بعد إدخال هذا النظام، خاصة على مستوى الضرائب المباشرة كضريبة الأرباح المهنية، وضريبة الدخل الإجمالي، حيث سجلت زيادة في عدد التصريحات والدفع الإلكتروني، وانخفاضًا في معدلات التهرب الضريبي كما ساهم "جبايتك" في تعزيز الشفافية، تقليص المعاملات الورقية، وتسهيل الولوج إلى الخدمة الجبائية، مما انعكس إيجابًا على مرد ودية الإدارة الجبائية ورضا المتعاملين في المجمل، يمكن اعتبار "جبايتك" تجربة ناجحة نسبيًا ومبشرة بإصلاح جبائي شامل، شريطة استثمار المكتسبات المسجلة ومعالجة النقائص الموجودة لضمان استمرارية التحسين وتحقيق العدالة الجبائية

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراسة أثر رقمنه الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي، يمكن القول إن الرقمنة، باعتبارها أسلوبًا إداريًا حديثًا، تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير أداء الإدارة العمومية، لاسيما في القطاع الجبائي، حيث أصبحت ضرورة حتمية لتبسيط الإجراءات وتسهيل مختلف العمليات سواء بالنسبة للإدارة أو للمكلفين بالضريبة.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن رقمنه الإدارة الجبائية تُعد أداة فعالة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، لما لها من دور في تحسين التحصيل الجبائي وزيادة الإيرادات، وهو ما يساهم في تزويد الخزينة العمومية بالموارد المالية الضرورية، بما يتماشى مع متطلبات الإصلاح المالي والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم والجزائر بوجه خاص في السنوات الأخيرة

كما سلطت الدراسة الضوء على الأهمية التي يكتسيها استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجبائية، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بمفهومي الرقمنة والتحصيل الضريبي، وكذا دراسة العلاقة بينهما، باعتبار أن رقمنه الإدارة الجبائية تمثل مشروعًا عصريًا يسعى لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تحسين الحصيلة الجبائية

وفي الجانب التطبيقي، تم التركيز على دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية، مع تحليل تجربة تطبيق البوابة الإلكترونية "جبايتك"، التي أطلقتها المديرية العامة للضرائب في إطار سياسة عصرنه

القطاع الجبائي، حيث تم تقييم أثر هذا النظام الرقمي من خلال المقارنة بين مؤشرات التحصيل قبل وبعد تطبيقه، وذلك لتقديم رؤية واقعية وملموسة حول فعالية الرقمنة في تحقيق الأهداف الجبائية المسطرة

أولا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع "دور رقمنه الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي"، تم التوصل إلى النتائج التالية :

1. ساهمت رقمنة النظام الجبائي في تبسيط وتسهيل التعاملات بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، مما ساعد على تحقيق الأهداف بكفاءة وسرعة أكبر
2. تولي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لرقمنة الإدارة الجبائية، باعتبارها آلية فعالة لتحسين عمليات جمع الإيرادات وتنظيم عملية الإنفاق العام
3. تُعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة، وتسعى الدولة من خلال تحديث الإدارة الجبائية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية.
4. تُساهم الرقمنة بشكل كبير في الحد من الغش والتهرب الضريبي، من خلال تتبع المعلومات بدقة وربطها بنظام مركزي موحد
5. يُسهم التصريح الإلكتروني في توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف بالنسبة للمكلفين، مما يُخفف من معاناتهم مع الإجراءات التقليدية المعقدة
6. تُمكّن الرقمنة من معالجة وتحليل كميات كبيرة من المعلومات المرتبطة بأنشطة المكلفين بالضريبة، مما يُساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية
7. تُحقق رقمنة النظام الجبائي قدرًا أكبر من العدالة الجبائية، وتُقلل من البيروقراطية الإدارية التي كانت تُعيق السير الحسن للعمل الجبائي.
8. رغم توجه المشرع الجزائري نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية، إلا أنه لم يصدر بعد قانون خاص يُنظّم الرقمنة الجبائية بشكل شامل ومفصل
9. من أبرز العراقيل التي تواجه الرقمنة الجبائية ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في بعض الإدارات المحلية
10. غياب تعميم التصريح الإلكتروني على كافة الفئات من المكلفين بالضريبة، مما يُقلل من فعالية النظام الرقمي

11. لوحظ في ولاية غرداية أن استخدامات الرقمنة في مجال التحصيل الجبائي لا تزال تقليدية في بعض المصالح، خاصة على مستوى مصلحة التحصيل

ثانيًا: اختبار صحة الفرضيات

بعد تحليل الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة، خاصة من خلال دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية غرداية، يمكن تقييم مدى صحة الفرضيات المطروحة كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

تمثلت في أن "رقمنه الإدارة الجبائية تساهم في زيادة فعالية التحصيل الضريبي في الجزائر". وقد أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن اعتماد الأنظمة الرقمية، وعلى رأسها منصة "جبايتك"، ساعد في تسريع وتبسيط الإجراءات، وتحسين دقة المعلومات، وتقليص التكاليف، مما أدى إلى رفع فعالية التحصيل الجبائي

الفرضية الجزئية الأولى:

"توجد علاقة إيجابية بين رقمنة الإدارة الجبائية ومستوى التحصيل الضريبي". وقد أكد التحليل المقارن بين وضعية التحصيل قبل وبعد تطبيق الرقمنة وجود هذه العلاقة، حيث لاحظنا تحسنًا في مؤشرات الأداء الجبائي، مما يدل على وجود ترابط إيجابي بين الرقمنة وفعالية التحصيل

الفرضية الجزئية الثانية:

"وجود بعض الصعوبات التقنية والإدارية يحد من فعالية رقمنه الإدارة الجبائية". وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك عدة عراقيل، مثل نقص تكوين الموظفين، وضعف البنية التحتية المعلوماتية، وعدم تعميم التصريح الإلكتروني، وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية ويظهر أن فعالية الرقمنة لا يمكن أن تتحقق إلا بتجاوز هذه الإشكالات

ثالثا: التوصيات

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نُقدم التوصيات التالية لتعزيز فعالية رقمنه الإدارة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي:

1. تعزيز الاهتمام برقمنة النظام الجبائي، مع ضرورة توجيه هذا المسار نحو تحقيق أهدافه الحقيقية في التحديث والتطوير، بعيدًا عن الحلول الشكلية أو الجزئية
2. توفير جميع المتطلبات الأساسية لنجاح الرقمنة، بما في ذلك البنية التحتية التقنية، والموارد المالية والبشرية، لتحقيق الاستخدام الفعال للتكنولوجيا وتسهيل الوصول إلى الأهداف المنشودة
3. تكثيف برامج التكوين والتدريب المستمر لموظفي الإدارة الجبائية في مجال الرقمنة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، من أجل رفع كفاءتهم وتحسين أدائهم
4. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في رقمنة المالية العامة، والعمل على تكييفها مع خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية
5. تطوير وتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى الوطني، لا سيما في المناطق الداخلية، لتمكين الإدارة الجبائية من تطبيق النظام الرقمي بكفاءة
6. توجيه جهود الدولة نحو متابعة المتهربين ضريبيًا بدلًا من فرض ضرائب إضافية على الفاعلين الاقتصاديين الملتزمين، بما يضمن تحقيق العدالة الجبائية
7. إدماج فئة المكلفين بالضريبة الجزافية الوحيدة (T.U.I) ضمن النظام الرقمي، إما بإدراجهم في منصة "جبايتك"، أو من خلال إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بهذه الفئة
8. تعزيز الأمن القانوني والرقمي لحماية البيانات الجبائية، ووضع آليات صارمة لمكافحة الجريمة الإلكترونية المرتبطة بالتحصيل الجبائي
9. توسيع نطاق التصريح الإلكتروني ليشمل جميع فئات وأصناف المكلفين بالضريبة، بغرض تعميم الاستفادة من الخدمات الرقمية
10. إدخال خدمات رقمية جديدة لدافعي الضرائب، مثل خدمة "الخدمة الذاتية عبر الإنترنت"، لتمكينهم من إنجاز معاملاتهم الضريبية بشكل أسرع وأسهل.
11. ضرورة خضوع كافة الأنشطة التجارية والخدماتية للضريبة، بما في ذلك تلك التي تُمارس عبر الإنترنت، من خلال إلزام أصحابها بالتسجيل الجبائي لدى المصالح المعنية لتفادي التهرب الضريبي
12. نشر ثقافة الاستخدام الآمن والفعال للإنترنت بين المواطنين، وتعزيز ثقتهم في الأنظمة الرقمية، من أجل دعم التحول الرقمي وتسهيل حياتهم اليومية

رابعا: آفاق الدراسة

- تطوير التطبيقات الجبائية الذكية:التي تسهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الضريبية والمدفوعات،مع توفير معلومات دقيقة للمكلفين بالضريبة
- . تحسين نظم الإدارة المالية الرقمية: من خلال التحول الرقمي الذي يوفر رؤية شاملة للمعلومات المالية والضريبية،مما يعزز العمليات الإدارية و التخطيط الاستراتيجي
- استخدام التحليل الضريبي الذكي والذكاء الاصطناعي: لتحليل البيانات الضريبية بشكل فعال،مما يساعد على تحديد الاتجاهات واكتشاف الغش والتهرب الضريبي بسرعة و دقة
- . الاهتمام بالزبائن: منخل التسخير التسويق الإلكتروني لإدامة التواصل المستمر معهم في جميع الأوقات
- متابعة أحدث التطورات في التسويق الإلكتروني: بهدف الوصول إلى الزبائن عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1. زهير بوشملة، سعيدة سليمان، "التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر، المجلد 17، العدد 03، 2023، ص201

2. سعيدة سليمان، مالك قارة، "مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2023، ص 364.
3. منصور بن عمارة، علي جلابة، "آليات الرقمنة المستحدثة بالإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر – دراسة حالة مركز الضرائب بولاية قالمة"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول "تحديث ورقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في مواجهة الغش والتهرب الضريبي – مبادرات وتحديات"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، يوم 06 ديسمبر 2023، ص. 08.
4. عبد المجيد قدري، دراسات في علم الضرائب، عمان: دار جرير، ص. 272.
5. لطفي بن شيخ، مداخلة بعنوان: "متطلبات تطبيق الرقمنة وتحدياتها في الإدارة الضريبية"، الملتقى الوطني حول: "تحديث ورقمنة الإدارة"، ص 8-10
6. سيليني جمال دين ،طالبي محمد، أثر النظام الجبائي الالكتروني في الحفاظ على استقرار مرد ودية التحصيل الضريبي في ظل أزمة جائحة كرونا، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، المجلد 07 العدد 02 جانفي 2021، ص 395.
7. محمد أمينحساب،جمالبتبكيري، "نموذجمقترحلتحسينعمليةالتحصيلالضريبيبتطبيقمنهجيةسنةسيجما (دراسةحالةفيالإدارةالضريبيةبولايةالأغواط)"،مجلةالإستراتيجيةوالتنمية،المجلد 10،العدد 05 (خاص)،أكتوبر 2020،ص 561-562.
8. صلاح بزة، أمينة بن خزناجي، "جباية المؤسسة دروس والتمارين محلولة"، دار الباحث الطبعة الاولى ، 2020، ص 13.

9. مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الاحياء، المجلد21 ، العدد 29، جامعة الجزائر 01، ص1078.
10. أحمد بساس، محمد دوة، "أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية: دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري"، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021،ص 121،122.
11. ذكي عبد الهادي العريان، "التشريع الضريبي وضمانات تحصيل الضريبة حمايةً للأموال العامة"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي العلمي الثالث لكلية الشريعة والقانون بطنطا بعنوان "حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي"، الجزء الثاني، أكتوبر 2019، ص 295-296.
12. محمد صالح مباركي، "التحصيل الضريبي واقع وآفاق"، مجلة الإحياء، المجلد: 21، العدد: 29، أكتوبر 2021، ص 1079.
13. داودي محمد، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006، ص 16-19.
14. المادة 1 من القرار المؤرخ في 12 جويلية 1998، كما وردت في الجريدة الرسمية العدد 79 المؤرخ في 25 أكتوبر 1998.
15. الجريدة الرسمية، رقم 364، مؤرخة في 18 ذو القعدة 1428 الموافق 28 نوفمبر 2007
16. المادة 39 من القرار الوزاري الصادر في 12 جويلية 1998."
17. المواد 41الى 43 من نفس القرار سابق ،ص20.
18. المواد 44الى 47 من نفس القرار سابق ،ص21.
19. المواد 57الى 59 من نفس القرار سابق ،ص24

قائمة الملاحق

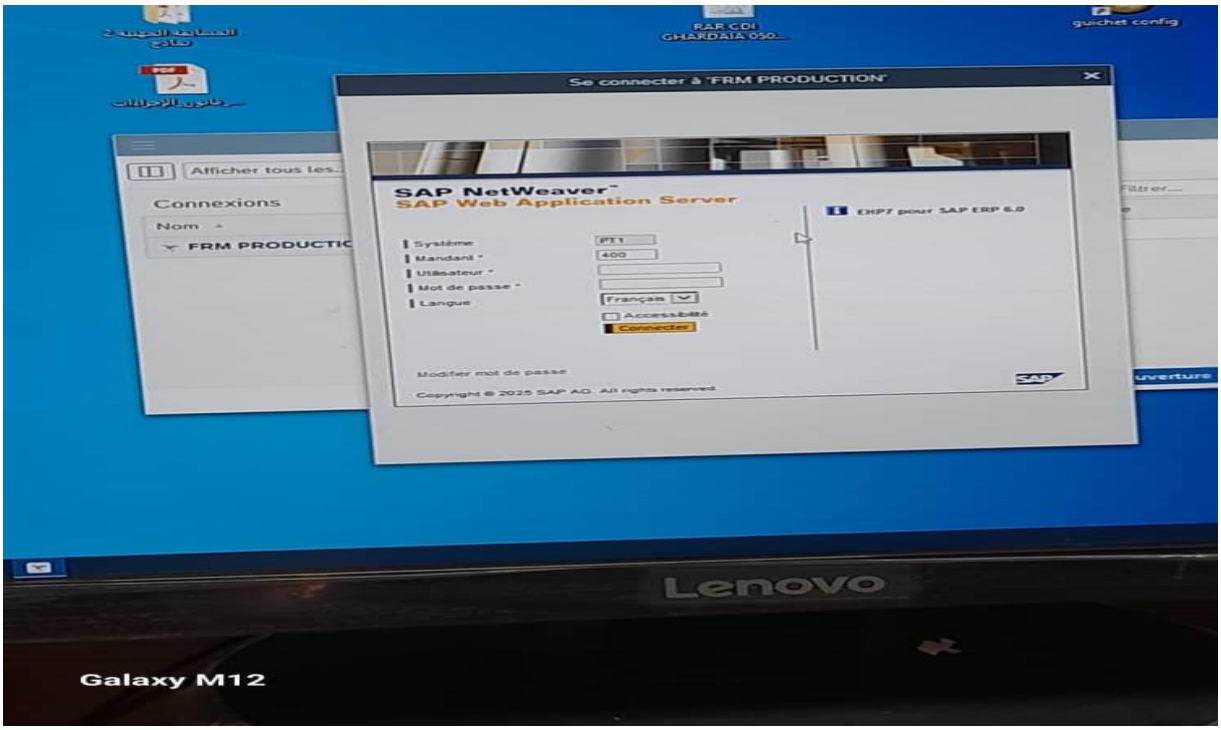

المصدر : برنامج sap الخاص بمفتشيه الضرائب لولاية غرداية

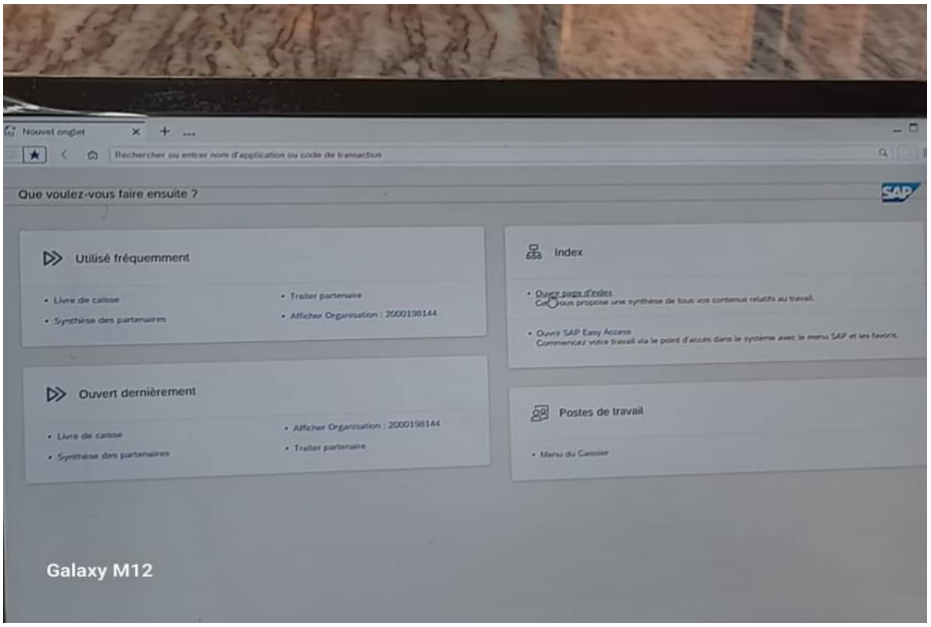

المصدر : برنامج sap الخاص بمفتشيه الضرائب لولاية غرداية

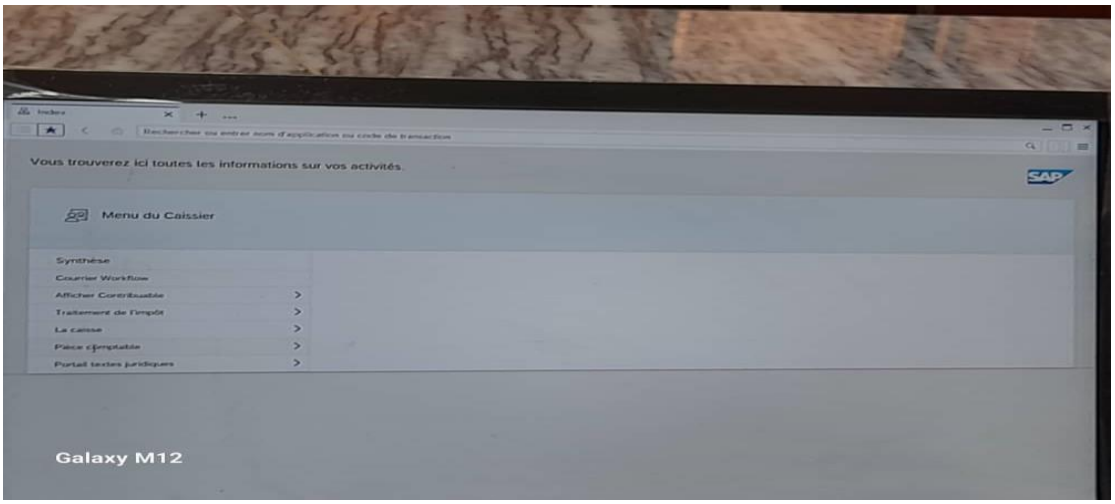

المصدر : برنامج sap الخاص بمفتشيه الضرائب لولاية غرداية

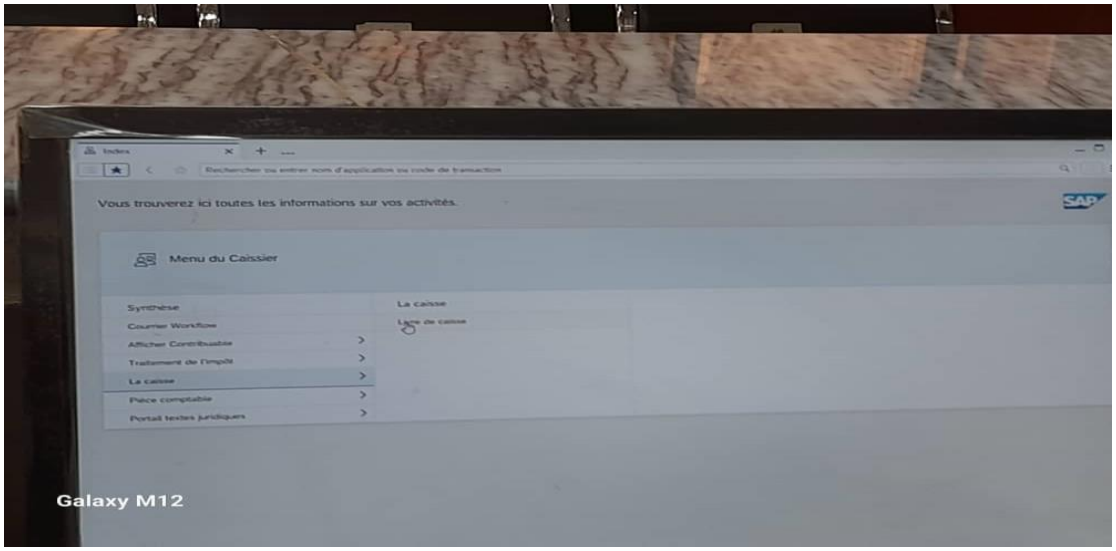

المصدر : برنامج sap الخاص بمفتشيه الضرائب لولاية غرداية

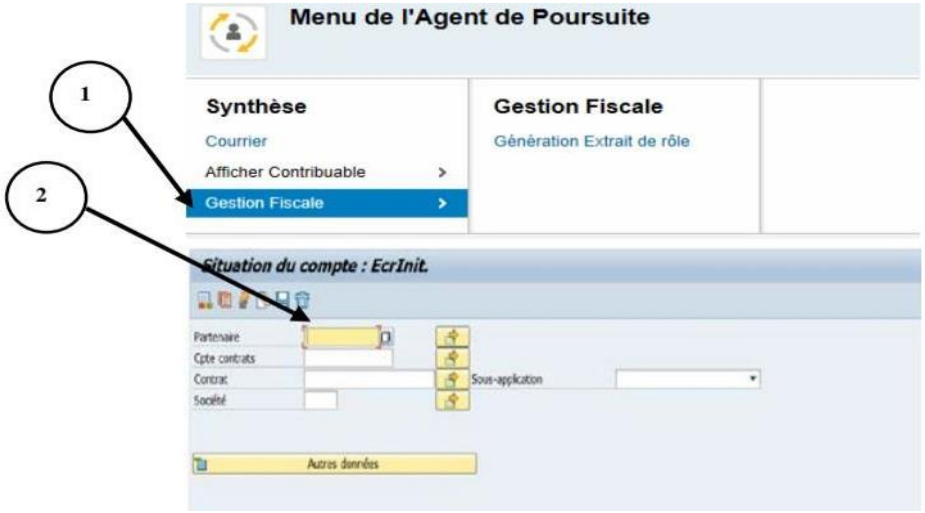

المصدر : صورة من برنامج جبايتك لمفتشية الضرائب بغرداية

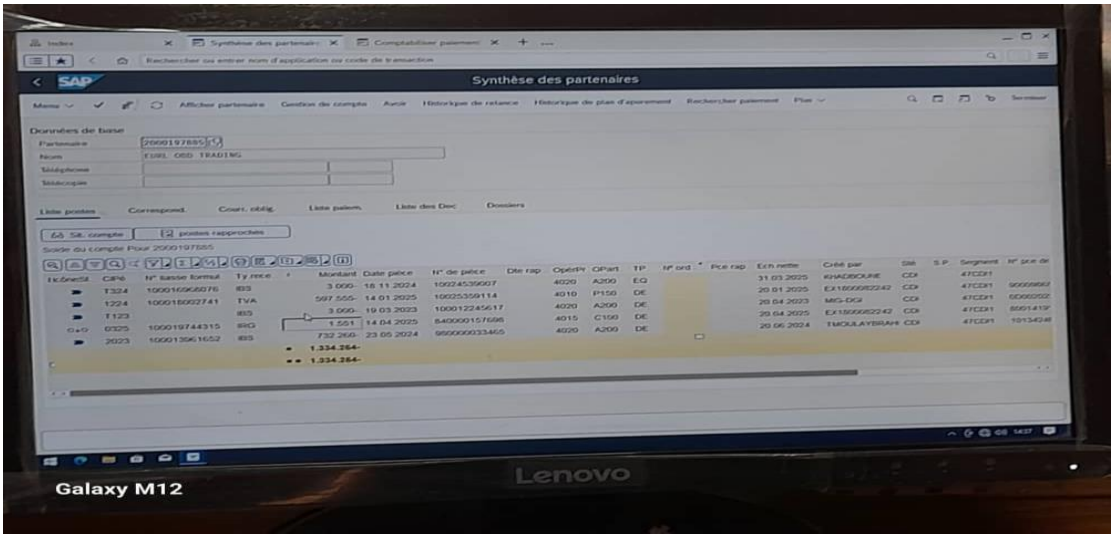

المصدر : تصريح G50 بواسطة جبايتك